

مفهوم الدخل الشامل والتقرير عن الأداء المالي

للشركات: الواقع والاتجاهات واحتمالات التطوير علي ضوء

مجهودات المجلس الدولي للمعايير المحاسبية

د. متولى أحمد السيد قايد

**الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة
جامعة المنوفية**

**(*) الدكتور متولى قايد: حاصل على الدكتوراه من جامعة HVLL هاى من إنجلترا .
له اهتمامات بحثية فى مجالات المحاسبة المالية والتمويل وأسواق رأس المال والمحاسبة الإدارية.**

الملخص

في هذا البحث تم بالتحليل والنقد دراسة الجوانب المختلفة لعملية التقرير عن الأداء المالي وتبين أن هناك إجماع على ضرورة تبني مفهوم الربح الشامل طبقاً لمحاسبة الفائض النظيف مع ضرورة عرض مكوناته وفقاً لمنهجية محددة تحقق الخصائص الذاتية للمعلومات التي يوفرها الربح المحاسبي لمتخذي القرار. ولقد أوضحت الدراسة أن القضية الأساسية التي تشكل معضلة حقيقية لكل من الباحثين والهيئات له نية علي حد سواء تتعلق بطبيعة الأرباح المحاسبية والأطر الفكري الذي يحكم مناصات القياس والعرض لهذه الأرباح في ظل نظام محاسبي متعدد الخصائص يعتمد على خليط من مفاهيم مختلفة لنموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة. ولقد أوضحت الدراسة أيضاً أن إصدار معيار محاسبي للتقرير عن الأداء المالي اعتماداً على تعريف محدد لصافي الربح أمر يكتنفه الكثير من الصعاب. كما أوضحت الدراسة على ضرورة أن يشمل الربح الشامل نتائج إعادة التقييم Re-measurements المترتبة على التوسع في استخدام مفهوم القيمة العادلة في النموذج المحاسبي، وناقشت بدائل عرض ذلك في ضوء الاقتراحات الواردة في مشروع المجلس الدولي. وتبين أن البديل المقترح يحقق الخصائص الفنية للربح المحاسبي حيث يزيد من درجة الشفافية والموضوعية في القياس ويدعم القيمة التنبؤية والقيمة الاستراتيجية للمعلومات المحاسبية، إلا أنه يثير مشكلة أساسية تتعلق بمنع تكرار المعالجة المحاسبية Recycling والتي قد تقلل من مدى ملائمة المعلومات المحاسبية.

The IASB is presently involved in a project on reporting comprehensive income. Since the IASB accounting model mixes two income determination systems, namely, historical cost accounting and fair value accounting, an interesting question pertains to whether the display of comprehensive income should reflect the existence of these two paradigms. This paper analyzes the concept of comprehensive income and finds that it cannot be defined satisfactorily for the purposes of an accounting standard. It finds also that claims for exclusive reliance on a single concept of income are untenable. The analysis provides arguments in defense of an income display that explicitly features both income concepts. The paper proposes an alternative approach to the reporting of financial performance, that is currently investigated in the IASB performance reporting project. This approach is based upon the separate presentation, in a matrix format, of re-measurements, which are amounts resulting from revisions to the carrying amounts of assets and liabilities. This approach is shown to parallel the concept of comprehensive income in its predictive and feedback properties, yet it is also shown to have additional benefits.

طبيعة المشكلة

شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة العديد من التطورات التي أدت إلى ظهور منظمات الأعمال كبيرة الحجم ذات النمو المطرد في حجم أعمالها وتعد أنظمتها وأهدافها. وتمارس هذه الوحدات العديد من الأنشطة المتنوعة والتي تتسم بالتباين في معدلات الربحية ودرجات الخطر وفرص النمو. ولقد امتد نشاط معظم هذه الوحدات خارج الحدود بسبب ظروف العولمة الاقتصادية. ولقد ترتب على هذا التوسع والتنوع في الأنشطة والعمليات وما يحيط بهما من ظروف وتعقيدات كبيرة التأثير على شكل ومحتوي التقارير المالية من جهة وعلى منفعة تلك التقارير لمستخدميها من جهة أخرى. ومن هذا المنظور أصبحت المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للشركات بصورتها المجملة موضع شك ونقد مستمر في نظر الكثيرين سواء كانوا أكاديميين أو مهنيين أو معدي أو مستخدمي تلك التقارير.

إن الإفصاح عن معلومات الأداء المالي للشركات بصورة مجملة قد أدى إلى افتقاد تلك المعلومات لأهم خصائصها النوعية وهي خاصية الملاءمة *Relevance* والتي تعني قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار (FASB,1980). فالمعلومة الإجمالية تفقد قيمتها التقييمية *Value* *Relevance* بسبب ضعف قيمتها التنبؤية *predictive value* وقيمتها الاسترجاعية *feedback value*. كذلك فإنها تفقد خاصية التجانس أو الاتساق، الأمر الذي يجعلها غير قابلة للمقارنة *Comparability*. ولقد أكدت الدراسات التطبيقية التي أجريت في مجال القيمة الملائمة على أهمية الربح الشامل *comprehensive income* لمستخدمي التقارير المالية عند قياس الأداء أو تحديد قيمة المنشأة أو التنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية. كما أكدت أيضا على أن هؤلاء المستخدمين لا يهتمون برقم صافي الربح الشامل فقط وإنما يهتمون أيضا بمكوناته وعناصره الأساسية. وتشير نتائج تلك الدراسات أيضا على أن اهتمام مستخدمي القوائم المالية ينصب بصفة أساسية على رقم صافي الربح ومكوناته الأساسية-من واقع قائمة الدخل- وأنهم يعطون أوزانا مختلفة لتلك المكونات اعتمادا على درجة التكرارية أو الاستمرارية للبند؛ أي أن طريقة عرض ومكان ظهور كل عنصر من عناصر الربح الشامل لها وزن معين لدى مستخدمي القوائم المالية. كما تشير التطبيقات العملية إلى أن المستثمرين يعطون أهمية (وزنا) أقل للعناصر المعروضة تحت الخط "*the bottom-line items*" أو خارج نطاق قائمة الدخل (Baker, 2004). ومع ذلك فإن هناك بعض العناصر التي تعالج خارج قائمة الدخل أوضحت بعض الدراسات أن لها قيمة ملائمة.

إن مخرجات النظام المحاسبي تحكمه مجموعة القواعد والسياسات المحاسبية التي تحدد متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح والعرض للأحداث المالية التي وقعت خلال الفترة. وتعتبر مقاييس الاعتراف والقياس المحاسبي من المحددات الرئيسية لاعداد القوائم المالية حيث أنها تحدد توقيت وقيم البنود والعناصر التي يجب أن تظهر في تلك القوائم، كما أنها تعبر عن المقاييس النوعية التي تتطلب إجابات دقيقة عن المشاكل والأنشطة التي تخضع لعدم التأكد من ناحية حساب مقدارها. ويعتبر رقم صافي الربح من أهم الاجماليات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حيث يشكل محور اهتمام مستخدمي القوائم المالية باعتبار أنه يمثل النتيجة النهائية *bottom-line* لأعمال المنشأة عن فترة معينة وتبني على أساسه الكثير من المؤشرات

والدلالات. لذلك فان الخصائص الذاتية أو الفنية للارباح المحاسبية تفرضها طبيعة النظام المحاسبي المطبق في المنشأة.

لقد ظل النظام المحاسبي لحقبة طويلة من الزمن يعتمد علي عدة دعائم رئيسية أهمها مبدأ النكفة التاريخية ومبدأ التحقق. إلا أن مقتضيات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والانتقادات الكثيرة التي وجهت للنظام المحاسبي التقليدي أدت في بعض الأحيان إلي الخروج علي تلك الدعائم لدرجة أن هناك اتجاها قويا يذاري بالتخلي كلية عن نموذج التكلفة التاريخية والتحول إلي نموذج القيمة العادلة (الشيرازي، ١٩٩٠). والحقيقة إن التوسع في استخدام نموذج القيمة العادلة (التركيز علي مدخل قائمة المركز المالي) ترتب عليه خلق مشكلة أساسية في الفكر المحاسبي تتعلق بتحديد ماهية الربح المحاسبي، طرق قياسه والاعتراف بعناصره، وكيفية عرضه أو الإفصاح عنه خدمة لأهداف التقرير عن الأداء المالي.

ومما زاد أيضا من أهمية موضوع التقرير عن الأداء المالي للشركات في الفترة الأخيرة أن الهيئات المهنية المحلية والدولية المختلفة قد تبنت في إطارها الفكري مفهوم الربح الشامل علي أساس محاسبة الفائض النظيف *clean surplus accounting* للتقرير عن الأداء المالي ومع ذلك فإنها قد سمحت في العديد من التوصيات والمعايير التي أصدرتها بمعالجة بعض عناصر الأداء المالي خارج قائمة الدخل (محاسبة الفائض غير النظيف) *Dirty Surplus accounting*. وقد ترتب علي ذلك إثارة العديد من الانتقادات لصانعي السياسات المحاسبية، وبروز تعارض المصالح بين معدي ومستخدمي القوائم المالية.

وإدراكا من الفكر المحاسبي بصفة عامة والهيئات المهنية المحلية والدولية بصفة خاصة بأهمية موضوع التقرير عن الأداء المالي لكثير من الطوائف المستخدمة للتقارير المالية خصوصا المستثمرين والدائنين، فقد أجريت الكثير من الدراسات وصدرت العديد من التوصيات والمعايير المحاسبية التي تناولت هذه القضية. ومع ذلك فان هذا الأمر مازال حتي الآن مثارا للجدل والخلاف خصوصا وأنه يتعلق بالربح المحاسبي الذي لم تتمكن كل الطوائف المعنية به- علي الرغم من أهميته وتاريخه- من تقديم تعريف مرضي له مما جعل البعض يعتقد أن عملية إصدار معيار محاسبي للتقرير عن الأداء المالي اعتمادا علي معايير مفهوم الربح المحاسبي أمر مشكوك فيه أو تكتفه صعاب جمة (Barker, 2004).

هذه القضايا التي تتعلق بطبيعة الارباح المحاسبية والأطار الفكري الذي يحكم متطلبات الاعتراف والقياس والعرض لهذا الربح تعتبر من الأمور الشائكة حقا لدي صانعي السياسات المحاسبية وهم بصدد إعداد معيار للتقرير عن الأداء المالي للمنشأة. وعلي وجه التحديد ينبغي الأجابة علي السؤال التالي: هل يجب أن يشمل الربح المحاسبي عن الفترة نتائج إعادة التقييم *Re-measurements* المترتبة علي التوسع في استخدام نموذج القيمة العادلة في النظام المحاسبي؟ وكيف يتم عرض ذلك لأغراض تحسين الأداء المالي للشركات؟

أما علي المستوي المحلي المصري فقد صدر مؤخرا قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ متضمنا سريان عدد ٣٥ معيار محاسبي جديدة لتحل محل ما سبق إصداره من معايير محاسبية بالقرارات الوزارية أرقام ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ و ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢. ولقد اهتم المعيار المحاسبي رقم ١ بعنوان "عرض القوائم المالية" بتحديد أنواع القوائم المالية وشكل ومحتوي كل منها وكذلك الايضاحات المتممة لها، كما شمل ملحق القرار دليل توضيحي لنماذج تلك القوائم المالية. ويعتبر هذا المعيار هو النسخة العربية للمعيار الدولي رقم ١ أيضا والمعدل

في عام ١٩٩٧. وسوف يتم التعرض تفصيلا لمتطلبات العرض والأفصاح في مصر من واقع المعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وما هي أهم اقتراحات التطوير والتحسين وذلك في جزء لاحق من هذا البحث.

ويعتبر هذا البحث امتدادا طبيعيا للعديد من الدراسات البحثية المحلية والدولية وكذلك الجهود المهنية التي ظهرت في السنوات الأخيرة واهتمت بمفهوم الربح الشامل كأساس لتحسين جودة التقارير المالية لأغراض التقرير عن الأداء المالي بغرض خدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم من الطوائف وفي زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية.

هدف البحث

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى التعرض بالنقد والتحليل للجوانب المختلفة المتعلقة بكيفية التقرير عن الأداء المالي للشركات في ضوء الدراسات السابقة وفي ضوء ما أصدرته الهيئات المهنية المحلية والدولية من معايير في هذا الشأن. وتحقيقا لهدف البحث فقد تم تقسيمه إلى:

١. مفهوم التقرير عن الأداء المالي وأهميته وأهدافه.
٢. دور الهيئات المهنية المحلية والدولية واستعراض الدراسات السابقة.
٣. تقييم عملية التقرير عن الأداء المالي في ظل معايير المحاسبة المصرية التي صدرت مؤخرا مع بيان أوجه القوة والقصور فيها.
٤. دراسة أهم المشكلات المرتبطة بالتقرير عن الأداء المالي مع بيان طبيعتها وأثرها على كل من صانعي السياسات المحاسبية ومعددي ومستخدمي المعلومات المحاسبية.
٥. تحديد اتجاهات التطوير وتقديم إطار مقترح لكيفية التقرير عن الأداء المالي للشركات المصرية علي ضوء المشروع المشترك بين كل من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولي والمقترح الانتهاء منه في عام 2011.

خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى ستة أجزاء رئيسية، الأول منها يختص بمراجعة أدبيات التقرير عن الأداء المالي، أما الجزء الثاني فيختص باستعراض دور الهيئات المهنية المحلية والدولية في هذا الشأن. أما فيما يتعلق بالجزء الثالث فقد خصص لمناقشة وتقييم عملية التقرير عن الأداء المالي في مصر في ضوء الأصدار الثالث والأخير. أما الجزء الرابع فيتناول أهم المشكلات والصعاب التي تواجه صانعي السياسات المحاسبية بخصوص إعداد معيار محاسبي للتقرير عن الأداء المالي، في حين يحدد الجزء الخامس الاتجاهات وأهم المقترحات لتطوير التقرير عن الأداء المالي علي ضوء مشروع المجلس الدولي ، أما الجزء السادس والأخير فيسطر خلاصة البحث ودلالاته العلمية.

أولا: أدبيات التقرير عن الأداء المالي

لقد حظي موضوع التقرير عن الأداء المالي للشركات باهتمام بالغ من قبل الباحثين والهيئات المهنية علي حد سواء. ولقد كان محور اهتمام الدراسات الأولية التي أجريت في هذا الشأن هو دراسة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم المتداولة في أسواق رأس المال واستخدام نتائج تلك العلاقة في شرح وتفسير التغير في عوائد أو أسعار الأسهم (Ball and

Brown, 1968; Beaver et al., 1979; Foster et al., 1984; Easton et al., 1984; Strong, 1993). ولقد أظهرت هذه النوعية من الدراسات علي أن المحتوي المعلوماتي لكل من مستوي الأرباح ومقدار التغير في هذا المستوي يعتبران متغيران متلازمان ومناسبان عند تقدير وتفسير مقدار التغير في عوائد السهم؛ أي لا يمكن إعتبار أيهما بديلا عن الآخر. وبذلك أكدت هذه الدراسات علي أهمية المعلومات المحاسبية في تقييم حقوق الملكية وقياس الأداء المالي للشركات.

ومع بداية حقبة التسعينيات تطور البحث المحاسبي في مجال أسواق رأس المال وظهر في الأدب المحاسبي ما يعرف بمدخل القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية. ومن بين الاتجاهات التي برزت اهتمام الباحثون بدراسة أهمية التقرير عن المكونات الرئيسية المحددة للربح الشامل أو ما يطلق عليه البعض مكونات أو عناصر الأداء المالي (الشامي، 1997). ولقد أثبتت الدراسات التطبيقية علي أن رد فعل أسعار الأسهم مع الربح الشامل ومكوناته ترتبط موجبا مع درجة استمراريته (Beaver et al, 1980; Kormendi and Lipe 1987; Easton and Zmijewski 1989; Liu and Thomsa 2000). كذلك خلص Swaminathan and Weintrop (1991) علي أن المحتوي المعلوماتي لكل من الإيرادات والمصروفات معا يفوق المحتوي المعلوماتي للربح بمفرده في تفسير تغيرات أسعار الاسهم. كما توصل Lipe (1986) إلي نفس النتيجة من خلال اقتراح نموذج تم فيه تحليل الربح إلي ست مجموعات أو عناصر رئيسية. ولقد وجد أن رد فعل السوق إلي كل متغير من تلك المتغيرات يرتبط بدرجة عالية مع مدي تكراره أو حدوثه أو استمراريته. ولقد أكدت دراسة Fairfield et al (1996) علي أن تحليل الربح الشامل إلي عناصره يعتبر مفيدا في مجال التنبؤ بالربحية.

وتشير نتائج الدراسات السابقة إلي أن مستخدمي القوائم المالية يركزون فقط علي رقم صافي الربح ومكوناته الأساسية (من واقع قائمة الدخل) وأنهم يعطون أوزانا مختلفة لتلك المكونات اعتمادا علي درجة التكرارية أو الاستمرارية، في حين أنهم يعطون إهتماما أقل لعناصر الربح الشامل الأخرى (e.g., Dhaliwal et al. 1999; O'Hanlon and Pope 1999; Cahan et al. 2000). أي أن طريقة عرض ومكان ظهور كل عنصر من عناصر الربح الشامل لها وزن معين لدي مستخدمي القوائم المالية، حيث أكدت الخبرة العملية علي أن المستثمرين يعطون أهمية (وزنا) أقل للعناصر المعروضة تحت الخط *the bottom-line items* أو خارج نطاق قائمة الدخل (Maines and McDaniel 2000; Hirst and Hopkins 1998). ومع ذلك فقد وجدت دراسة Strong and Walker (1993) أن بعض البنود غير العادية والبنود الاستثنائية علي الرغم من أنها عناصر مؤقتة إلا أن لكل منها علي حده قيمة ملائمة في تفسير سلوك أسعار الأسهم (see also: Elliott and Hanna 1996; Francis et al 1996). كذلك فإن هناك بعض العناصر التي تعالج خارج قائمة الدخل أوضحت بعض الدراسات أن لها قيمة ملائمة ومن أمثلة ذلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة علي الاستثمارات (Barth 1994; Ahmed and Takeda 1995; Dhaliwal et al. 1999; Hirst and Hopkins 1998) (Aboody et al. 1999) وكذلك التسويات الناتجة عن ترجمة القوائم المالية (Louis 2003). وعلي الرغم من عدم تطابق نتائج تلك الدراسات في هذا الشأن إلا أنها تتفق جميعا علي ان مستخدمي القوائم المالية يهتمون ليس فقط برقم صافي الربح الشامل ولكنهم يهتمون أيضا بمكوناته الأساسية (راجع أيضا: Amir et al., 1986; Lipe, 1986; Hoskin et al., 1986; Gonedes, 1978;

1993; Easton et al., 1993; Fairfield et al., 1996; Barth, 1994; Ahmed and Takeda, 1995; Barth et al., 1996; nelson, 1996; Bartov, 1997; and Frenz et al., 1998).

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الدراسة التي قدمها معهد المحاسبين الأمريكي عام ١٩٩٧ تعتبر من الدراسات الفارقة في مجال التقرير عن الأداء المالي حيث أنها أكدت ضرورة التقرير عن الدخل الشامل، كما عرضت لأهم خصائصه ومميزاته. ومن أهم المميزات التي ذكرتها الدراسة أن الربح الشامل يزيد من فاعلية المعلومات المحاسبية في تقييم حقوق الملكية وتقييم أداء الشركات، كما أنه يؤدي إلى تحقيق مفهوم محاسبة الدخل الصافي بين القوائم المالية. كما عرضت الدراسة بعض الاقتراحات التي تتعلق بكيفية التقرير عن مكونات الربح الشامل.

ثانياً: دور الهيئات المهنية المحلية والدولية في التقرير عن الأداء المالي للشركات تبين لنا في الجزء السابق أن معظم الدراسات التي أجريت بخصوص التقرير عن الأداء المالي أثبتت أهمية المعلومات المتعلقة بالربح الشامل، كما أكدت أهمية الإفصاح عن كافة المكونات أو العناصر المحددة لرقم هذا الربح بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية. وبناء على نتائج تلك الدراسات وغيرها من الانتقادات الموجهة لمهنة المحاسبة بذلت الهيئات المهنية المحلية والعالمية مجهودات كبيرة ومستمرة وكان من نتاج ذلك إصدار العديد من المعايير والقواعد المحاسبية التي تحدد متطلبات التقرير عن الأداء المالي بتعظيم مفهوم الربح الشامل.

وفي هذا الجزء سوف يتم التركيز بصفة أساسية على مجهودات الهيئات المهنية الرائدة في مجال صناعة المعايير المحاسبية وعلي وجه الخصوص مجهودات كل من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة البريطاني (ASB) و مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) مع التركيز على مجهودات اللجنة الأخيرة، حيث أنها منذ نشأتها في بداية السبعينيات وهي مهتمة اهتماما كبيرا بتحقيق درجة عالية من التوافق المحاسبي (Harmonization) في شكل ومحتوي التقارير المالية على المستوى الدولي. أضف إلى ذلك فإنه منذ ٢٠٠٤ يوجد تعاون مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة الدولية في مشروع كبير -لا زال حتى الآن قيد الدراسة- لتطوير عملية التقرير عن الأداء المالي.

يرجع اهتمام الهيئات المهنية الأمريكية في مجال التقرير عن الأداء المالي للشركات المساهمة الي ما قبل عام ١٩٦٦، حيث كان الأمر في البداية مقتصرًا على كيفية تحديد مفهوم الربح الذي تهدف قائمة الدخل إلى قياسه وعرضه. وخلال هذه الفترة حدث جدل واسع بين الأطراف المهتمة أدي إلي إمكانية التمييز بين وجهتي نظر أساسيتين: الأولى تبنت مفهوم صافي الربح من العمليات ، بينما تبنت الأخرى مفهوم الربح الشامل. ولقد أيدت جمعية المحاسبين الأمريكية مفهوم الربح الشامل في حين أيد معهد المحاسبين الأمريكي مفهوم الربح من العمليات. ولقد استمر الحال علي هذا النحو حتي تم إنشاء مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي APB في ١٩٦٦ والذي بدأ مساهماته في هذا الشأن بإصدار الآراء أرقام ٩، ١٥، ٢٠، ٣٠ للتقرير عن الربح ومكوناته. واستكمالاً لجهود مجلس المبادئ المحاسبية تناول مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الذي حل مكانه في عام ١٩٧٢ دراسة أهم المشاكل المرتبطة بالتقرير عن الأداء المالي فكان أن أصدر المعيار رقم ١٦ في عام ١٩٧٧. ومنذ ذلك الحين بدأ التحول إلي حد كبير نحو مفهوم الربح الشامل. وعلي الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي قد تبني مفهوم الربح

الشامل في إطاره (FASC 6)، إلا أن بعض المعايير التي أصدرها المجلس بعد ذلك قد تضمنت معالجات محاسبية تم تسويتها مباشرة في قائمة حقوق الملكية دون المرور على قائمة الدخل مما يعد خروجاً على مفهوم الربح الشامل. ومن أمثلة ذلك المعيار رقم ٥٢ الخاص بالمحاسبة عن ترجمة العملات الأجنبية والمعيار رقم ١٣٣ الخاص بالمحاسبة عن العقود المستقبلية والمعيار رقم ٨٧ الخاص بالمحاسبة عن الحد الأدنى للالتزامات النقاعد وكذلك المعيار رقم 115 المتعلق بالمحاسبة عن بعض الاستثمارات في الأوراق المالية التي تمثل مديونية وحقوق ملكية والمعيار رقم ١٠٩ الخاص بالالتزامات الضريبية والرأي رقم ٢٠ الخاص بمكاسب أو الخسائر المترتبة على تغيير السياسات المحاسبية.

ولقد ترتب على الخروج على مفهوم الربح الشامل تصاعد حدة الانتقادات واستياء الكثير من الفئات المستخدمة والمعدة للقوائم المالية من تلك الممارسات. ولقد كان اتحاد إدارة الاستثمار والبحوث الأمريكية **The Association Investment Management and Research** من أبرز الهيئات التي وجهت انتقادات حادة للمجلس. واستجابة لذلك قام المجلس في عام ١٩٧٧ بإصدار المعيار المحاسبي رقم ١٣٠ والخاص بالتقرير عن الربح الشامل. ولقد وضع هذا المعيار قواعد وأسس التقرير عن الربح الشامل وعرض مكوناته. ولقد تضمن المعيار ثلاثة بدائل مختلفة يمكن للشركات الاختيار من بينها وتشمل: عرض مكونات الربح الشامل بقائمة دخل واحدة شاملة أو عرض مكونات الربح الشامل بقائمتين منفصلتين (الأولى قائمة الدخل، أما الثانية - قائمة الدخل الشامل) أو عرض بنود الربح الشامل طبقاً للقواعد السارية قبل صدور المعيار رقم 130 (قائمة الدخل / قائمة التغير في حقوق الملكية).

أما فيما يتعلق بمجهودات الهيئات المهنية البريطانية في مجال التقرير عن الأداء المالي فنرجع البداية إلى عام ١٩٩٢ عندما أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني (ASB) المعيار رقم ٣ (FRS 3) بعنوان التقرير عن الأداء المالي "Reporting Financial Performance". ولقد تطلب المعيار ضرورة إعداد حساب الأرباح والخسائر بطريقة تعكس متطلبات الأداء المالي، كما استحدث قائمة جديدة أطلق عليها قائمة إجمالي المكاسب والخسائر المعترف بها "Statement of Total Recognized Gains and Loses". ولقد حدد المعيار ماهية البنود التي يجب الإفصاح عنها في حساب الأرباح والخسائر وكيفية عرضها، وكذلك حدد ما هي البنود الواجب أن تتضمنها قائمة إجمالي المكاسب والخسائر المعترف بها في نهاية الفترة.

أما على المستوى الدولي فقد بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية - بعد نشأتها في يونيو ١٩٧٣ - باكورة نشاطها بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ في عام ١٩٧٤ بعنوان الإفصاح عن السياسات المحاسبية وذلك بهدف تنظيم عملية التقرير عن الأداء المالي للشركات. وفي عام ١٩٧٧ تم تعديل المعيار المحاسبي المشار إليه كما تم إصدار المعيار الدولي رقم ٣٣ والخاص بربحية السهم "Earning Per Share". ولقد اشتمل المعيار الدولي رقم ١ على فقرات تلخص أهم متطلبات العرض والإفصاح عن الربح في قائمة الدخل، كما تطلب ضرورة إعداد مكوناً جديداً في القوائم المالية يتم تقديمه إلى جانب القوائم المالية التقليدية تحت مسمى "قائمة التغيرات في حقوق الملكية" وذلك لبيان أثر التغيرات الحادثة في حقوق الملكية عن الفترة وهذه القائمة يجب أن تشمل: صافي ربح أو خسارة الفترة بالإضافة إلى مكاسب أو خسائر المنشأة المعترف بها عن الفترة بما في ذلك تلك المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية (مع إعطاء

تفاصيل للبند التي تشترط معايير المحاسبة الدولية الأخرى معالجتها مباشرة ضمن حقوق الملكية)، والأثر التراكمي لتغيير السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية إذا تم معالجتها محاسبياً بالمعالجة المسموح بها في المعيار الدولي رقم (٨)، والعمليات الرأسمالية مع الملاك بما فيها توزيعات الأرباح لهم، ورصيد الأرباح والخسائر المجمعة في بداية الفترة والتغيرات الحادثة عليه خلال الفترة والرصيد في نهاية الفترة، بالإضافة إلى أرصدة أول ونهاية المدة لكل مكون من مكونات حقوق الملكية والتسويات التي تمت علي أرصدة كل مكون تفصيلاً خلال الفترة. وللمنشأة الحق في عرض الثلاثة بنود الأخيرة بالملاحظات الإضافية للقائمة وليس في صلب القائمة نفسها.

مشروع المجلس الدولي للتقرير عن الأداء المالي

مما يجدر التنويه عليه أن اللجنة الدولية منذ نشأتها في عام ١٩٧٣ لم تكن كيان مستقل بالقدر الكافي وانتهجت منهج التبعية لبعض الكيانات المهنية المحلية الكبيرة مما أدى إلي عدم جودة المعايير الدولية الصادرة عنها حيث كانت تسمح ببدايل متعددة لنفس العملية الأمر الذي ترتب عليه اختلاف طرق التطبيق للمعيار الواحد من مكان لآخر. ولقد أدى ذلك إلي ضعف درجة القبول الدولي لهذه المعايير بسبب كثرة التعديلات التي أدخلت عليها وضعف آليات تطوير وصياغة تلك المعايير وبناءاً عليه زادت الضغوط والانقادات علي اللجنة الدولية وقد أتى ذلك ثماره باعادة تنظيم وهيكله اللجنة في عام ٢٠٠٠ كهيئة مستقلة تحت مسمى جديد (مجلس معايير المحاسبة الدولية) بحيث يكون لها دور ابتكاري لتطوير وإعداد معايير محاسبية حقيقية.

بعد تطبيق خطة إعادة التنظيم أصبح المجلس الدولي الجديد International Accounting Standards Board (IASB) سلطة إصدار مجموعة متكاملة ذات جودة عالية من المعايير المحاسبية (أبريل ٢٠٠١) بالتعاون والتنسيق مع مجالس معايير المحاسبة الوطنية والمنظمات الدولية المهتمة وذلك لتوفيق المعايير الدولية مع المعايير الوطنية. ومنذ هذا التاريخ بدأت ملامح علاقة تعاون وثيقة بين المجلس الدولي والمجلس الأمريكي FASB تتمثل في وضع آلية معينة لمراجعة المعايير الدولية قبل قبولها. ومنذ ٢٠٠٤ والمجلسين يحملان معا في مشروع مشترك للتقرير عن الأداء المالي للشركات (IASB, 2004a). ولقد ذكر المجلس الدولي أن الهدف الأساسي من المشروع هو إعداد معيار للعرض والافصاح عن الأداء المالي للشركات وفقا لمفهوم الدخل الشامل Comprehensive Income، أي إقتراح قائمة للدخل الشامل توضح كيفية عرض صافي الدخل ومكوناته بالصورة التي تمكن الأطراف المعنية في تفهم الأداء المالي ومعرفة أسبابه والنتيؤ به مستقبلا (IASB, 2005b). وسوف يقتصر المشروع علي متطلبات العرض والافصاح دون التعرض لمحددات الاعتراف والقياس (IASB, 2003)، علي الرغم من الارتباط الكبير بينهما حيث أن عملية الاعتراف والقياس بطبيعتها تحدد الخصائص الفنية لصافي الربح ومكوناته. وفي خطة مشاريع المعايير للمجلس الدولي المنشورة علي صفحة الأنترنت ذكر انه مع نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ سوف يتم نشر ورقة مناقشة للمعيار "Discussion Paper; DP" وفي عام ٢٠١٠ سوف يتم نشر مسودة المعيار "Exposure Draft; ED" وفي عام ٢٠١١ يتوقع أن يتم إصدار المعيار في صورته النهائية International Financial Reporting Standard; IFRS". وسوف نعود إلي هذا الموضوع مرة أخرى في جزء لاحق من البحث.

ثالثاً: التقرير عن الأداء المالي في مصر

نبذة عن التجربة المصرية لاعداد وتطوير المعايير المحاسبية

في ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري منذ ثمانينات القرن الماضي ورغبة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتدعيماً للشفافية خدمة لأهداف مستخدمي القوائم المالية، أصدر وزير الاقتصاد المصري القرار رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني المرتبط بهما. ولقد خول القرار اللجنة مهمة دراسة واقتراح مشاريع معايير المحاسبة المصرية بحيث تواكب التطورات المتسارعة فيها أنفاً مسترشدة في ذلك بالمعايير المحاسبية الدولية وتمشياً مع مقتضيات كل من قانون هيئة سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته. وبناءً علي ذلك صدر في أكتوبر من نفس العام قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية للشركات المساهمة والتوصية بالأسمه متضمناً عدد 22 معياراً. وقد تناولت بعض هذه المعايير الجوانب المختلفة لاعداد وعرض القوائم المالية بينما تناول البعض الآخر أساليب المحاسبة وطرق القياس للعناصر والبنود التي تشملها. ومنذ ذلك الحين أصبح للقوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية اهتمام كبير لدى مستخدميها لامكانية الاعتماد علي محتواها في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية الرشيدة وبصفة خاصة قرارات الاستثمار والائتمان. وفي عام ٢٠٠٢ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٥٠٣ متضمناً عدد ٢٣ معياراً بعد إلغاء ثلاثة معايير (٣،٦،٩) وإصدار معيار واحد جديد (رقم ١٧).

وفي ١١ يوليو ٢٠٠٦ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ متضمناً سريان عدد ٣٥ معياراً محاسبياً لتحل محل كل ما سبق من إصدارات. وبصدور هذا القرار ترتب وضعاً محاسبياً جديداً لعملية إعداد وتطوير المعايير المحاسبية المصرية حيث تم توحيد سلطة تنظيم وأصدار المعايير في جهة واحدة، كما تضمن قرار الإصدار ولأول مرة معياراً بعنوان "إطار إعداد وعرض القوائم المالية" حيث يعتبر شبه إطار مفاهيمي بالمفهوم المتعارف عليه في الأدب المحاسبي. أضف إلي ذلك أن المعايير المحاسبية كما جاءت في الأصدار تمت - كالعادة - بطريقة الترجمة المباشرة لمعايير المحاسبة الدولية، لذا فإنها تتضمن بعمق الجوانب المختلفة للمعايير الدولية وبذلك فإنها تدعم - إلي حد كبير - قواعد ومتطلبات التقرير عن الأداء المالي للشركات.

وعلي الرغم من أن دراسة وتقييم التجربة المصرية لعملية إعداد وتطوير المعايير المحاسبية وكذلك الحكم علي جودة منتجاتها يقع خارج نطاق هذا البحث، إلا أننا سوف نولي اهتمامنا هنا علي فحص متطلبات التقرير عن الأداء المالي حسب ما جاء بالأصدار الثالث والأخير مع تشخيص جوانب القصور بهدف تقديم إطار عام قد يساعد الهيئات التنظيمية للسياسة المحاسبية في مصر في إعداد معيار متكامل للتقرير عن الأداء المالي مستقبلاً.

متطلبات التقرير عن الأداء المالي في مصر في ظل الوضع الحالي

قبل صدور قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ كانت القواعد المنظمة للتقرير عن الأداء المالي في مصر تنحصر في بعض الفقرات التي وردت في كل من المعيار المحاسبي رقم ٣ (فقرة ١٨). والخاص بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية والمعيار رقم ٥ " السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" وكذلك نموذج قائمة الدخل

الوارد بالملحق رقم ٣ ب للمعيار رقم ٣. أما بعد صدور القرار ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ فإن متطلبات التقرير عن الأداء المالي يمكن حصرها بصفة أساسية في المعيار المحاسبي المصري رقم ١ "عرض القوائم المالية" والمعيار المحاسبي رقم ٥ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" والمعيار المحاسبي رقم ٢٢ "ربحية السهم" وكذلك الملحق رقم ١ للمعيار المحاسبي رقم ١. بالإضافة إلي بعض قواعد القياس والعرض والأفصاح لبعض البنود الموضحة في معايير محاسبية أخرى. وفيما يلي نتناول قواعد ومتطلبات التقرير عن الأداء المالي في المعايير المحاسبية المصرية:

متطلبات الإفصاح في ظل المعيار المحاسبي المصري رقم (١)

تضمن المعيار المذكور القواعد والاسس العامة لعرض القوائم المالية وقدم إيضاحا لهيكلها والحد الأدنى لمكوناتها، كما تطلب كل ما يتعلق بالاعتراف بالمعاملات والأحداث الخاصة وكيفية قياسها والإفصاح عنها في معايير محاسبية أخرى. وفيما يتعلق بالتقرير عن الأداء المالي فقد حددت الفقرات (٧٨-٨٧) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بقائمة الدخل وقواعد عرضها كما حددت الفقرات (٨٨-١٠٥) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بقائمة حقوق الملكية:

أولاً: متطلبات العرض والإفصاح بقائمة الدخل

يمكن تلخيص متطلبات العرض والإفصاح بقائمة الدخل كما وردت في المعيار المحاسبي المصري رقم ١ كما يلي:

I: البيانات الواجب عرضها في صلب قائمة الدخل

- (١) يجب أن تعرض قيم البنود التالية منفصلة في صلب قائمة الدخل كحد أدنى: الإيرادات، تكلفة التمويل، نصيب المنشأة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، الضرائب الدخلية، الربح أو الخسارة بعد الضرائب الناتج عن توقف نشاط معين، الربح أو الخسارة بعد الضرائب الناتج عن التخلص من بعض الأصول مخصصاً منها تكاليف البيع، أو الاستبعاد و التي تمثل عمليات غير مستمرة، وأخيراً أرباح أو خسائر الفترة.
- (٢) يجب تبويب أرباح أو خسائر الفترة في صلب قائمة الدخل بحيث يظهر؛ نصيب الأقلية نصيب مساهمي الشركة الأم.
- (٣) يجوز استحداث مجموعات أو بنود أخرى في صلب قائمة الدخل، كما يمكن استخدام التفسير وإعادة الترتيب لبعض البنود عندما يكون ذلك ضرورياً لسلامة عرض الأداء المالي للمنشأة، أو المساعدة في تفهم النتائج المحققة وتقدير النتائج المستقبلية.
- (٤) لا يجوز إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات إلا في حالة توفر الشروط الواردة في الفقرة "٣٤" من هذا المعيار .

II: البيانات التي قد يتم عرضها إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات

- (١) يجب أن تعرض المنشأة سواء في قائمة الدخل أو في الإيضاحات بنود الإيرادات والمصروفات ذات الأهمية النسبية كل على حده بناء على طبيعة وقيمة البند.

(٢) هناك بعض الحالات تستوجب ضرورة عرض بنود الإيرادات والمصروفات الناتجة عنها بصفة مستقلة مثل : تخفيض قيمة المخزون أو تخفيض قيمة الأصول الثابتة أو رد ذلك التخفيض، إعادة هيكلة الأنشطة أو رد أي من المخصصات المتعلقة بها، استبعاد أحد الأصول الثابتة، استبعاد استثمار، توقف نشاط معين، تسوية نزاعات، رد مخصصات أخرى.

(٣) يفضل أن تعرض المنشأة- في صلب قائمة الدخل -تحليلاً لمصروفاتها إما على أساس التنبؤ الطبيعي للمصروفات أو على أساس التنبؤ الوظيفي حسب يهما يوفر معلومات موثوق بها و أكثر ملاءمة .

(٤) يجب على المنشآت التي تعرض مصروفاتها طبقاً للتنبؤ الوظيفي أن تقدم إفصاحاً إضافياً لمصروفاتها طبقاً للتنبؤ الطبيعي بما في ذلك مصروف الإهلاك والإستهلاك ومصروفات العاملين.

(٥) يجب على المنشأة أن تفصح سواء في صلب قائمة الدخل أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات عن التوزيعات التي تمت خلال الفترة المالية إلى أصحاب حقوق الملكية ونصيب السهم منها .

ثانياً: متطلبات الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

(I): البيانات الواجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

صافي الربح أو الخسارة عن الفترة، جميع المكاسب والخسائر التي ترحل مباشرة إلي قائمة حقوق الملكية تطبيقاً لأحد المعايير المحاسبية الأخرى وإجمالي هذه البنود، بيان مستقل يوضح نصيب كل من مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية من صافي الربح أو الخسارة عن الفترة وكذلك من البنود الأخرى للربح الشامل التي رحلت مباشرة إلي قائمة حقوق الملكية، يجب إثبات أثر التغيرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء لكل بند من بنود حقوق الملكية.

(II): البيانات التي قد يتم عرضها إما في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات

(١) يجوز للمنشأة أن تعرض البيانات التالية ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات: العمليات الرأسمالية مع الملاك بما فيها التوزيعات لهم، رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة.

(٢) تحليل التغيرات والتسويات التي تمت علي مكونات حقوق الملكية (رأس المال، علاوة الأصدار، الاحتياطيّات) مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها .

(٣) يتطلب المعيار ضرورة تضمين أرباح و خسائر الفترة آثار كافة الأحداث والعمليات التي تخص الفترة ما لم يتطلب معياراً محاسبياً آخر خلاف ذلك . وقد تتطلب بعض المعايير المحاسبية المصرية الأخرى الخروج عن ذلك بادراج آثار بعض العمليات مباشرة كتغير في حقوق الملكية. فعلي سبيل المثال أجاز المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠ "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" ترحيل أرباح إعادة التقييم إلي حقوق المساهمين

وفي حالة وجود خسائر إعادة تقييم تعالج كمصروف إلا إذا كان هناك فائض إعادة تقييم من سنوات سابقة فتخصم منه الخسائر في هذه الحالة. كذلك أجاز المعيار المحاسبي المصري رقم ١٣ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" معالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية الأجنبية ضمن حقوق الملكية لحين التصرف في الاستثمار وحينئذ يعترف بها كإيراد أو مصروف، و أيضاً الأرباح و الخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأصول المتاحة للبيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وأيضاً المبالغ المتعلقة بالضريبة الحالية أو المؤجلة طبقاً للمعيار المحاسبي رقم ٢٤ "ضرائب الدخل".

(٤) يتطلب هذا المعيار إعداد قائمة- ضمن القوائم المالية- بإجمالي الأرباح والخسائر للمنشأة خلال الفترة متضمنة جميع البنود التي تم إدراجها مباشرة في حقوق الملكية وذلك لبيان أثر كل البنود التي أدت إلى التغير في المركز المالي للمنشأة بين أول وآخر الفترة .

متطلبات الإفصاح في ظل المعيار المحاسبي المصري رقم (٥)

يتناول هذا المعيار بصفة أساسية قواعد وأسس اختيار و تغيير السياسات المحاسبية إلى جانب تقرير المعالجات المحاسبية الناتجة عن التغييرات في السياسات والتقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء مع بيان كيفية عرضها والإفصاح عنها. ويهدف ذلك إلى دعم موضوعية القوائم المالية وتعزيز درجة الثقة فيها حتي يمكن تفهم النتائج المحققة وتفسير الأداء المالي الحالي وتقديره مستقبلاً. وفيما عدا الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية فإن متطلبات الإفصاح الأخرى قد تم تحديدها في معيار المحاسبة المصري رقم (١) . كذلك فإن الإفصاح عن الآثار الضريبية لتصحيح أخطاء الفترات السابقة والتسويات الخاصة بتطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية قد تناولها المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". ويمكن تلخيص متطلبات الإفصاح طبقاً لهذا المعيار فيما يلي:

(١) تطلب المعيار رقم(٥) ضرورة الفصل في قائمة الدخل بين البنود المتعلقة بالأنشطة العادية وتلك المرتبطة بالأنشطة غير العادية. ويتم معاملة نتيجة الأنشطة التي توقفت ضمن الأنشطة العادية فيما عدا بعض الظروف النادرة (مثل ذلك، حالة قيام أحد الحكومات الأجنبية بمصادرة أو تأميم أحد الفروع) وعندما يكون التوقف ناتجاً عن أحداث مختلفة تماماً عن الأنشطة العادية للمنشأة ومن غير المتوقع تكرار حدوث مثل هذه الظروف، فإنه يتم معاملة تلك البنود علي أنها بنوداً غير عادية.

(٢) تطلب المعيار أن يتم إثبات التغييرات في السياسات المحاسبية بأثر رجعي إلا إذا سمح معيار مصري آخر بخلاف ذلك . وتطلب ذات المعيار أيضاً أن يتم إثبات تصحيح الأخطاء بأثر رجعي إلا إذا كان ذلك غير عملي، ويتم إجراء هذه التسويات بحساب الأرباح (الخسائر) المرحلة إلا إذا تطلب معيار محاسبي آخر إثبات هذا الأثر بحساب آخر من حسابات حقوق الملكية .

(٣) يتم تسجيل جميع بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل متضمنة تأثير التغييرات في التقديرات المحاسبية ، وقد تحدث بعض الأحداث التي قد تؤدي إلى عدم إدراج

- بعض البنود ضمن الأرباح والخسائر مثل تصحيح الأخطاء وأثر التغيير في السياسات المحاسبية كما هو وارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٥).
- (٤) عند تطبيق أى تغيير فى السياسة المحاسبية بأثر رجعى طبقاً للفقرة "١٩ (أ) أو (ب)" ، تقوم المنشأة بتسوية رصيد أول المدة لأى بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك و ذلك عن أقرب مدة سابقة يتم عرضها وكذلك مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة.
- (٥) يعتبر التطبيق المبدئى لأى سياسة محاسبية بهدف إعادة تقييم الأصول طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) " الأصول الثابتة و إهلاكاتها" أو المعيار المحاسبى المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة" تغييراً فى السياسة المحاسبية ينبغى التقرير والافصاح عن هذا التطبيق طبقاً لمتطلبات العرض والافصاح الواردة فى المعيارين المذكورين و ليس طبقاً لهذا المعيار.
- (٦) فى حالة سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) " نصيب السهم فى الأرباح" على المنشأة يتم الإفصاح عن قيمة التسويات بالنسبة لنصيب السهم الأساسى والمخفض فى الأرباح.
- (٧) يتم الاعتراف بتأثير التغيير فى التقديرات المحاسبية بخلاف التغييرات التى يطبق عليها الفقرة "٣٧" بأثر لاحق وذلك بإدراجه فى الأرباح والخسائر فى فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على الفترة فقط أوفى فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.
- (٨) فى حالة سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) على المنشأة ، يتم الإفصاح عن قيمة الخطأ بالنسبة لنصيب السهم الأساسى والمخفض فى الأرباح.

متطلبات الإفصاح فى ظل المعيار المحاسبى المصري رقم ٢٢:

- يهدف هذا المعيار إلى تحديد الأسس والقواعد الأسترشادية التى تستخدم فى حساب وكيفية عرض ربحية السهم فى القوائم المالية. وفيما يلى متطلبات التقرير عن ربحية السهم وفقاً لهذا المعيار:
- ١- يجب على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة فى صلب قائمة الدخل لكل فئة من الأسهم العادية التى لها حق مختلف للمشاركة فى صافي الربح للفترة مع ضرورة عرض النسبتين بنفس درجة الوضوح لكل الفترات المعروضة.
 - ٢- يجب على المنشأة الإفصاح عن المقادير المستخدمة كبسط فى احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة، وتسوية تلك القيم مع صافي الربح أو الخسارة للفترة.
 - ٣- يجب على المنشأة الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام فى احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة وتسوية تلك المقامات مع بعضها البعض.

- ٤- يشترط هذا المعيار على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة حتى لو كان سالبا (خسارة السهم).
- ٥- يمكن أن تتضمن الأدوات المالية وغيرها من العقود المنتجة لأسهم عادية أحكاما وشروطا تؤثر على قياس ربحية السهم الأساسية والمخفضة، ويشجع المعيار على الإفصاح عن تلك الأحكام بغض النظر عن اشتراطات المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ بالإفصاح عن هذه الأحكام والشروط.
- ٦- قد ترغب المنشأة في الإفصاح عن معلومات أكثر مما يشترطه هذا المعيار. فقد تخدم تلك المعلومات المستخدمين لتقييم أداء المنشأة ويمكن أن تأخذ شكل مقدار نصيب السهم للعديد من مكونات صافي الربح. ويجبذ مثل ذلك الإفصاح، ولكن حينما يفصح عن هذه القيم فإن المقامات تحسب وفق هذا المعيار في سبيل تأكيد المقارنة بين قيم نصيب السهم التي تم الإفصاح عنها.
- ٧- يجب تعديل احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بأثر رجعي إذا تغير المتوسط المرجح للأسهم العادية المستخدم في الحساب.
- ٨- يجب أن تعدل ربحية السهم الأساسية والمخفضة لجميع الفترات المعروضة بسبب تأثيرات الأخطاء الجوهرية والتعديلات الناتجة عن تغييرات في السياسات المحاسبية التي تم تناولها حسب المعالجة النموذجية في المعيار المحاسبي المصري رقم ٥، أو بسبب تأثيرات دمج الأعمال والمتمثل في توحيد المصالح.
- ٩- لا يتم تعديل ربحية السهم المخفضة لأي فترة سابقة معروضة بسبب تغييرات في الافتراضات المستخدمة أو بسبب تحويل أسهم عادية محتملة إلى أسهم عادية متداولة.

رابعا: تقييم التقرير عن الأداء المالي وصعوبات واتجاهات التطوير

(١) تقييم التقرير عن الأداء المالي في ظل المعايير المختلفة

يتضح من دراسة المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئات المهنية المختلفة أن هناك شبه إجماع فيما بينهم على ضرورة تبني مفهوم الربح الشامل (محاسبة الفائض غير النظيف) عند التقرير عن الأداء المالي للشركات مع ضرورة عرض مكوناته وفقا لمنهجية محددة تحقق الخصائص الذاتية للمعلومات التي يوفرها الربح المحاسبي لمتخذي القرار وهي القيمة التنبؤية *predictive value* والقيمة الأسترجاعية *feedback value*.

وعلى الرغم من هذا الإجماع إلا أن كل المعايير قد سمحت بالتقرير عن بعض عناصر الأداء المالي خارج قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر (محاسبة الفائض غير النظيف). كذلك تختلف المعايير فيما بينها على طريقة عرض البنود الأخرى لصافي الربح الشامل في القوائم المالية. فالمعايير الأمريكية تقدم ثلاثة بدائل لذلك (قائمة دخل موسعة/ قائمة مستقلة للدخل الشامل/ قائمة التغيرات في حقوق الملكية). أما المعايير البريطانية فنقضي بضرورة التقرير عنها بقائمة مستقلة يطلق عليها "قائمة إجمالي المكاسب والخسائر المعترف بها". أما المعايير الدولية والمصرية فقد اتخذت مدخلا مشابها للمدخل البريطاني. أضف إلي ما سبق فإن كل المعايير تختلف فيما بينها على تبويات المجموعات الرئيسية للربح الشامل وعلي المحددات اللازمة

لتحديد مكونات كل مجموعة وبالتالي كيفية حساب رقم صافي الربح لكل منها. ومن ناحية أخرى فقد تطلبت كل المعايير ضرورة عرض ربحية السهم طبقاً لمكونات الربح الشامل وبطريقة تفصيلية في صلب قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر.

ولقد تبين لنا ان الواقع التطبيقي للتقرير عن الأداء المالي علي المستوي الدولي والمحلي يعتبر مثارا للجدل والانتقادات من فئات عديدة وعلي رأسهم المستثمرون والدائنون وأن هناك رغبة ملحّة في تعديل الوضع الحالي. ولقد كان هذا أحد الأسباب الرئيسية التي حددت بالجهات المنوط بها تنظيم السياسات المحاسبية عالمياً ودولياً إلى بذل الجهود والأموال في سبيل إصدار معيار محاسبي لتنظيم عملية التقرير عن الربح الشامل ومكوناته ضمن إطار كامل للإفصاح عن الأداء المالي. واستجابة لذلك فإن المجلس الدولي والمجلس الأمريكي - وهما من الهيئات الرائدة في هذا المجال - في تعاون مشترك منذ ٢٠٠٤ من خلال مشروع بحثي كبير يتبناه المجلس الدولي لهذا الغرض. ولحين الانتهاء من هذا المشروع في ٢٠١١ فإنه ينظر للوضع الحالي علي أنه حل مؤقت.

ومن ناحية أخرى فإن الدراسات البحثية أظهرت أن عملية التقرير عن الأداء المالي يكتنفها العديد من الصعاب الفنية والعلمية الموروثة؛ بعضها يعود إلي طبيعة النظام المحاسبي نفسه والبعض الآخر يعود إلي المعتقدات السائدة في النظرية. وفي الجزء التالي من البحث سوف نحاول إلقاء الضوء علي أهم هذه المشاكل والصعوبات بغية تحديد اتجاهات التطوير ومناقشة أهم البدائل المطروحة للحل نظرياً.

٢) مشاكل وصعوبات التقرير عن الأداء المالي

تعتبر المجهودات التي تبذلها الجهات المعنية بصناعة المعايير المحاسبية محلياً ودولياً خصوصاً المتعلقة منها بالتقرير عن الأداء المالي خطوة في الاتجاه الصحيح. إلا أنه عند مراجعة ما أصدرته تلك الهيئات من معايير محاسبية في هذا الشأن تبين لنا أنها يعترضها بعض أوجه القصور. أضف إلي ذلك فإنه بمراجعة أدبيات الموضوع تبين لنا وجود بعض المشاكل الفنية الموروثة تتعلق بكيفية قياس وعرض مكونات صافي الربح في ظل نظام محاسبي خليط من مجموعة من الخصائص والدعائم.

وفيما يلي نستعرض أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه صانعي السياسات المحاسبية في سبيل تقديم معيار محاسبي جديد يحدد المتطلبات الأساسية المتعلقة بالتقرير عن الأداء المالي للشركات وفقاً لخصائص محاسبة الدخل النظيف وذلك لضمان توفير المعلومات الكافية والملائمة عن الأداء المالي والتي من شأنها أن تساعد في خدمة المستثمرين والدائنين وتحقق الشفافية والكفاءة والفاعلية للأسواق المالية.

(أ) استمرار تطبيق محاسبة الفائض غير النظيف عند العرض والإفصاح للربح المحاسبي في القوائم المالية:

من حيث المبدأ يري المجلس الدولي ضرورة أن يشمل صافي الربح علي كافة الإيرادات والمكاسب وكل المصروفات والخسائر عن الفترة (IAS 1, 1997)؛ أي أنه يعضد مفهوم علاقة الفائض الصافي أو علاقة صافي الربح النظيف "clean surplus income"، والتي وفقاً لها يجب تضمين قائمة الدخل آثار كافة الأحداث والعمليات سواء كان ذلك راجعاً إلي نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة (إعادة التقييم). وبذلك فإن رقم الربح الذي تظهره قائمة الدخل يعبر عن

المقياس الحقيقي لصافي الربح "true or tell it like it is measure of income" كما أنه يمثل مقدار التغيرات التي تمت علي حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء المعاملات الرأسمالية مع الملاك بما فيها عمليات توزيعات الأرباح لهم. ومع ذلك فإنه في الواقع العملي سمحت الكثير من المعايير المحاسبية الدولية-خصوصا تلك المتعلقة بالقيمة العادلة- بالخروج علي مفهوم محاسبة الدخل للنظيف عن طريق معالجة بعض بنود المكاسب والخسائر التي يتم الاعتراف بها خلال الفترة مباشرة ضمن بنود حقوق الملكية دون أن تمر بقائمة الدخل. وهذا ما يعرف في الأدب المحاسبي بمحاسبة الفائض غير النظيف Dirty Surplus. ومن الأمثلة على ذلك المعيار الدولي رقم ١٦ (المصري ١٠) "الممتلكات، المعدات، التجهيزات" والمعيار الدولي رقم ٢١ (المصري ١٣/ الأمريكي ٥٢) "أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" والمعيار الدولي رقم ٣٩ (المصري ٢٦/ الأمريكي ١٣٣) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس". ويرى البعض أنه من المتوقع ظهور بنود كثيرة مشابهة لتلك البنود وذلك مع التوسع في الأنشطة الاقتصادية العالمية ودخول كثير من الشركات فيما يطلق عليه بالأنشطة أو عمليات الاحتماء من مخاطر الأسواق العالمية (الشامي، ١٩٩٧). ولا شك أن مثل تلك المعالجات تعتبر خرقا لمفهوم الدخل الشامل الذي أبدته تلك الهيئات في أطرها كمقياس للحكم على الأداء المالي للشركات. إن هذا الخرق في حد ذاته يقلل من مدي ملائمة الخصائص التقييمية للربح المحاسبي وأهمها القيمة التنبؤية والقيمة الأسترجاعية، كما أنه في نفس الوقت يلقي عبئا إضافيا على عاتق مستخدمي القوائم المالية للبحث عن العناصر التي يمكن أن تساعد في الحكم على الأداء المالي للشركات بطريقة سليمة.

(ب) الاختلاف في أسس التقييم

يتعاطم دور النظام المحاسبي كنظام لإنتاج وتوصيل المعلومات الملائمة إلي طوائف عديدة مترجمة في شكل قوائم مالية تعكس الأداء المالي والمركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة مما يكون له أهمية بالغة عند اتخاذ الكثير من القرارات الاقتصادية الرشيدة. وتحكم مخرجات النظام المحاسبي مجموعة القواعد والسياسات المحاسبية التي تحدد متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح والعرض للأحداث المالية التي وقعت خلال الفترة. وتعتبر مقياس الاعتراف والقياس المحاسبي من المحددات الرئيسية لاعداد القوائم المالية حيث أنها تحدد توقيت وقيم البنود والعناصر التي يجب أن تظهر في تلك القوائم، كما أنها تعبر عن المقاييس النوعية التي تتطلب إجابات دقيقة عن المشاكل والأنشطة التي تخضع لعدم التأكد من ناحية حساب مقارها.

وعليه فإن القضية الأساسية التي تمثل معضلة حقيقية لكل من الباحثين والهيئات المهنية هي كيفية قياس وعرض الاجماليات المحاسبية للتقرير عن الأداء المالي للشركات (Beresford, 1994). وعلي وجه الخصوص هو كيفية قياس وعرض صافي الربح المحاسبي ومكوناته في ظل نظام محاسبي متعدد الخصائص حيث أنه يعتمد علي خليط من مفاهيم مختلفة للاعتراف والقياس. إن رقم صافي الربح يعتبر من أهم الاجماليات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حيث يشكل محور اهتمام مستخدمي المعلومات المحاسبية باعتبار أنه يمثل نتيجة أعمال المنشأة عن فترة معينة وتبني علي أساسه الكثير من المؤشرات والدلالات. كما أن للارباح المحاسبية خصائص معينة تفرضها طبيعة النظام المحاسبي المطبق في المنشأة. فالنظام المحاسبي علي سبيل المثال يقضي بتقييم معظم بنود الأصول والخصوم علي أساس التكلفة، ويسمح بتقييم البعض علي أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، كما أنه يسمح بتقييم البعض الآخر علي أساس القيمة السوقية. وبالتالي فإن رقم صافي الربح المحاسبي يمثل النتيجة النهائية لآثار الأحداث

والعمليات التي تم تسجيلها والأفصاح عنها وفقا لأسس تقييم متعددة ومختلفة. أضف إلي ذلك خاصية أخرى وهي درجة المرونة المكفولة لإدارة المنشأة في الاختيار من بين العديد من البدائل والسياسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. إن الطريقة التي سوف تختارها الإدارة والتي قد تغيرها وفقاً لأهداف معينة لديها سوف يؤدي مما لا شك فيه إلي تقلبات في رقم الربح المحاسبي. أضف إلي ما سبق أن النظام المحاسبي ظل لحقبة طويلة من الزمن يعتمد علي عدة دعائم رئيسية أهمها مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ التحقق. إلا أن مقتضيات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والانتقادات الكثيرة التي وجهت للنظام المحاسبي التقليدي أدت في بعض الأحيان إلي الخروج علي تلك الدعائم لدرجة أن هناك اتجاهها فويبا ينادي بالتحول عن نموذج التكلفة التاريخية إلي نموذج القيمة العادلة. الحقيقة إن التوسع في استخدام مبدأ القيمة العادلة في النموذج المحاسبي ترتب عليه مشكلة أساسية تتعلق بتحديد ماهية الربح المحاسبي، طرق قياسه والاعتراف به، وكيفية عرضه أو الإفصاح عنه خدمة لأهداف التقرير عن الأداء المالي. وعلي واه الخصوص هناك بعض مصادر التغير في القيمة الصافية لحقوق الملاك (بخلاف الاستثمارات الإضافية أو التوزيعات المقررة) تتم خارج نطاق قائمة الدخل وترحل مباشرة إلي حقوق الملكية، ونتيجة لذلك فإن النتيجة النهائية التي تظهرها قائمة الدخل لا تمثل التعبير الصادق عن مجموع التغيرات الاقتصادية الحادثة في المنشأة عن فترة معينة.

وارتباطاً بهذه الحقيقة فإن السؤال: هل يجب أن يشمل الربح المحاسبي عن الفترة نتائج إعادة التقييم Re-measurements المترتبة علي استخدام مفهوم القيمة العادلة؟ وكيف يتم عرض ذلك بالقوائم المالية لأغراض تحسين الأداء المالي للشركات؟ هذه القضايا التي تتعلق بطبيعة الأرباح المحاسبية والأطوار الفكري الذي يحكم متطلبات الاعتراف والقياس والعرض لهذه الأرباح تعتبر من القضايا الشائكة لدي صانعي السياسات المحاسبية وهم بصدد إعداد معايير للتقرير عن الأداء المالي للمنشأة.

(ج) قياس الربح الشامل

تشير الدلائل التطبيقية علي أن القيمة الملانمة التي تعتمد علي التكرارية أو الاستمرارية لها حجية أو أساس قوي في النظرية. ومن الأمور المستقرة نظرياً والمتعارف عليها بين الباحثين هو التحليل الذي قدمه Hicks لمفهوم الربح في عام ١٩٤٦، والذي حاول فيه التفرقة بين الربح ورأس المال. وطبقاً لهيكس فإن دخل الفترة يمثل مدي التحسن الذي طرأ علي حقوق الملاك في نهاية الفترة بالمقارنة مع بدايتها. ويطلق علي مقدار التحسن في الثروة بالاضافة إلي أية توزيعات تكون قد تمت خلال الفترة الربح الاقتصادي. وهو يختلف عن الربح المحقق الذي يشمل الأرباح القابلة للتوزيع مضافاً إليها أرباح الحيازة المحققة. والربح المحقق أقل من الربح الاقتصادي بمقدار أرباح الحيازة غير المحققة خلال الفترة. ويمكن توضيح ذلك بالمثال المبسط التالي: نفترض أن إحدى المنشآت اشترت أصلاً معيناً في بداية فترة ما بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه (= القيمة الدفترية للأصل في بداية الفترة) وأن معدل العائد المتوقع (= معدل تكلفة الأموال المعدل بالخطر) علي هذا الأصل هو ١٠%، وبالتالي فإن مقدار الربح المتوقع سنوياً هو ١٠٠ جنيه وأن مضاعف السعر لهذا الاستثمار ١٠ (١٠٠٠/١٠٠٠ أو ١٠٠/١٠). ومع فرض أن صافي الربح (١٠٠) قد تحقق وقد تم توزيعه خلال الفترة وأنه مع إجراء التسويات والتقييم في نهاية الفترة قد تم

إعادة تقدير الربح المتوقع ليصبح مبلغ ١٥٠ ج بدلا من ١٠٠ ج وعليه تصبح القيمة الدفترية للأصل في نهاية الفترة ١٥٠٠ ج (١٠/١٥٠) محدثة بذلك أرباح غير محققة علي حيازة الأصل بمبلغ ٥٠٠ ج (١٠٠٠-١٥٠٠) وأن ربح الفترة -وفقا لهيكس- يصبح ٦٠٠ ج (١٠٠+٥٠٠). مما لا شك فيه أن قيمة الأصل من هنا فصاعدا لن تساوي الربح المحقق خلال الفترة مخصوصا بمعدل تكلفة الأموال. ومن أجل تفسير أو فهم الأداء المالي للمنشأة في ضوء النظام المحاسبي التقليدي (التاريخي) ولأغراض تقدير قيمة المنشأة أو أسعار الأسهم ينبغي علي المحلل المالي أو قارئ القوائم المالية أن يجزئ الربح إلي عنصريه: ١٠٠ ج والتي تمثل الدخل المستمر أو المتكرر والمبلغ ٥٠٠ ج والذي يمثل التغير في القيمة الحالية للأصل ويجب أن يفهم علي أنه يمثل زيادة في قيمة الأصل ولمرة واحدة فقط ويتولد عنه دفعة متكررة من الدخل قدرها ٥٠ ج (١٠٠×٥٠٠). ومن وجهة نظر القائم بتحليل القوائم المالية فإن مجموع أرقام الدخل المتكرر (٥٠+١٠٠) يمثل رقم الربح المتبقي به لأغراض التقييم وقياس الأداء.

وفي عام ١٩٩٥ قام Ohlson بإعادة صياغة رؤية Hicks في صورة نموذج مبسط يعرف في الأدب المحاسبي الآن بنموذج الدخل المتبقي **Residual Income Model** أو نموذج الأرباح غير العادية **abnormal earnings**. ويأخذ الصورة التقييمية التالية (للمزيد راجع: قايد ٢٠٠٥):

$$P_t = bv_t + \alpha x_t^a + \epsilon$$

ويعبر النموذج عن أن قيمة السهم السوقية تساوي قيمته الدفترية مضافا إليها ربحية السهم التي تقاس من خلال القيمة الحالية للأرباح غير العادية المتوقعة مستقبلا. ورقميا من المثال السابق هي ١٥٠٠ ج ((١٠٠٠+ (١٠/١٠٠)). والأرباح المحاسبية القابلة للتوزيع تساوي العائد علي القيمة الدفترية في بداية الفترة أي (١٠٠٠×٠,١) أما الأرباح غير العادية عن الفترة فتمثل مقدار التغير في القيمة الدفترية (١٥٠٠-١٠٠٠) وبالتالي فإن الأرباح المحاسبية التاريخية أو الفعلية تساوي ٦٠٠ ج (٥٠٠+١٠٠) أما الأرباح غير العادية المتوقعة (٥٠٠×٠,١+٥٠٠ ج). ومن النموذج يتضح أن معامل الاستمرارية للأرباح غير العادية α هي التي تحدد الأوزان النسبية التي تعطي لكل من متغير القيمة الدفترية ومتغير الأرباح غير العادية في النموذج. بمعنى أنه إذا كان معامل الاستمرارية للأرباح غير العادية يساوي الصفر ($\alpha = 0$) أي أنها بالكامل مؤقتة وليس لها صفة الاستمرارية فإنها تستبعد من نموذج التقييم ويصبح معامل القيمة الدفترية هو الواحد الصحيح أي أن القيمة الدفترية تقدم معلومات كافية وكاملة لتقييم حقوق المساهمين وفي نفس الوقت عدم وجود أية قيمة ملائمة للأرباح المحاسبية الحالية في إطار علاقتها مع أسعار الأسهم. أما إذا كانت الأرباح غير العادية الحالية مستمرة بكاملها من فترة لأخرى أي أن معامل استمراريته يساوي الواحد الصحيح ($\alpha = 1$) فإن الأرباح غير العادية المتوقعة سوف يتم الاعتماد عليها بالكامل في التنبؤ بأسعار الأسهم وبالتالي لا يكون للقيمة الدفترية أي دور تقييمي. وفي عام ١٩٩٥ قدم Feltham and Ohlson نموذجا مطورا لنموذج Ohlson يقوم علي أساس الفصل بين الأصول التشغيلية والأصول المالية حيث أن الأخيرة لا ينتج عنها أرباح غير عادية ومعامل التقييم لها يساوي الواحد الصحيح. وعليه فإنه في الواقع العملي فإن الأرباح غير العادية تؤول إلي الأرباح التشغيلية غير العادية. وإذا ما كان معامل الاستمرارية للأرباح التشغيلية غير العادية (١ أو ٠) فإن القيمة التقييمية للنموذج سوف تتوقف علي الوزن النسبي لكل من القيمة الدفترية والأرباح التشغيلية غير العادية الحالية. ومن بين أهم متطلبات نموذج Ohlson افتراض تطبيق محاسبة الفائض النظيف. وفي عام ١٩٩٩ قدم Ohlson تحليلا نظريا لفكرة إعداد قائمة دخل يتم

فيها التمييز بين محاسبة الفائض النظيف "core or recurring income" ومحاسبة الفائض غير النظيف أو ما اصطلح علي تسميته في الفكر المحاسبي "below the line items".

(د) صعوبة معايرة التقرير عن المكونات الرئيسية للأداء المالي عند التقرير عن الأداء المالي يجب تجميع البنود المتشابهة أو التي لها خصائص أساسية متماثلة مع بعضها في مجموعات رئيسية بحيث ينتج عن ذلك ما يسمى بالمكونات أو العناصر الأساسية للأداء المالي. ولو سلمنا بأنه يمكن استخدام مفهوم التكرارية أو الاستمرارية كأساس لتبويب أو تجميع عناصر الدخل الشامل، فهل يمكن إعتبار هذا تعريف عملي للربح يمكن علي أساسه إصدار معيار محاسبي للتقرير عن الأداء المالي؟ إن التطبيقات العملية الحالية في الأدب المحاسبي تقترح ثلاثة بدائل أساسية لإعتبار البند ليس عنصرا من عناصر الدخل الشامل أو خارج نطاقه (Barker, 2004):

(أ) أن يكون العنصر خارج نطاق النشاط الأساسي للمنشأة
operations, outside the entity's core

(ب) أن يكون العنصر مؤقتا
nonrecurring

(ت) أن يكون العنصر نتيجة عوامل وظروف خارجية وخارج نطاق تحكم الإدارة
externally driven and outside management's control

هذه البدائل تمثل مفاهيم مختلفة لتبويب أو تجميع بنود الدخل الشامل لأغراض التقرير عن الأداء المالي للشركات. وكل مفهوم منها يعكس مجموعات متجانسة من البنود وذلك من حيث استمراريته أو تكرار حدوثها أو ارتباطها بالأنشطة الرئيسية. وبعبارة أخرى يحدد درجة الاستمرارية لعناصر الدخل؛ وبصفة خاصة ما هي العناصر الأقل ملائمة لأغراض التنبؤ بالدخل الشامل في المستقبل وما هي العناصر الأكثر ملائمة والتي تساعد في تفهم الأداء المالي والتنبؤ به مستقبلا. وعلي سبيل المثال فإن النتائج المالية للأنشطة التشغيلية تقدم الأساس المناسب لمكانية التنبؤ بالكثير من المؤشرات الهامة للمنشأة مثل معدل النمو ومعدل التطور في مجمل الربح والمبيعات... الخ. وعلي العكس من ذلك فإن نتائج الأنشطة غير التشغيلية مثل مكاسب وخسائر إعادة التقييم تعتبر أقل ملائمة. وبالمثل فإن نتائج الأنشطة أو العمليات غير المستمرة مثل الأنشطة المتوقفة أو خسائر تقييم الأصول تعتبر بشكل واضح عناصر ليست ذات علاقة مباشرة للتنبؤ بالأداء المالي مستقبلا.

وأخيرا فإن نتائج الأحداث الخارجية والتي تقع خارج نطاق تحكم الإدارة بطبيعتها عناصر غير عادية أو غير منكرة وهي أيضا بشكل واضح عناصر ليست ذات علاقة مباشرة للتنبؤ بالأداء المالي مستقبلا، وعلي الرغم من أن كفاءة الإدارة وفعاليتها في حد ذاته مؤشرا مهم علي حسن الأداء مستقبلا. وعلي سبيل المثال لو أراد أحد المستثمرين الاختيار من بين شركتين بنفس الظروف السوقية للاستثمار في أحدهما فإنه منطقيا سوف يختار الشركة ذات الإدارة الفعالة معتمدا في ذلك علي الأداء الجيد للشركة في الفترات السابقة.

إن عملية التنبؤ لا تتطلب فقط النظر إلي المستقبل وإنما تتطلب أيضا الاستفادة من تقييم الأداء التاريخي. أي أنها تتطلب بيانات ذات قيم تنبؤية (مستقبلية) predictive value وأخري ذات قيم استرجاعية (تاريخية) Feedback value. إن سلسلة المبيعات الفعلية عن السنوات السابقة يساعد في تقدير اتجاهات المبيعات المستقبلية كما أنها تستخدم كمؤشر علي دقة التنبؤات في الفترات الماضية. إن درجة الدقة أو الموضوعية في التنبؤ بالمبيعات عن الفترات السابقة

سوف تقدم معلومات استرجاعية مهمة من شأنها أن تؤثر علي عملية التنبؤ بالمبيعات للفترات القادمة. إن هناك اعتقاد سائد بأن قيمة البيانات التي توفرها التغذية الأسترجاعية وذلك فيما يتعلق بالبنود غير التشغيلية أو غير المتكررة أو الغير خاضعة للرقابة غالباً ما تكون محدودة ونادراً ما تتضمنها عملية التنبؤ بمعرفة المحللين الماليين. ويرجع ذلك إلي أن هذه البنود بطبيعتها تنتج عن أحداث غالباً ما تكون غير متوقعة (زلازل/فيضانات/حروب) أو صعب التنبؤ بها (التغير في أسعار الصرف/ التضخم/تغيرات أسعار الصرف).

إن رسم خط فاصل للتمييز بين ما هو تشغيلي وما هو غير تشغيلي في الواقع العملي أمر تكتفه الصعوبات، فما يعتبر تشغيلي لأحدي الشركات يعتبر غير تشغيلي لأخري. وعلي سبيل المثال إن مكاسب وخسائر التخلص وكذلك التغير في القيمة العادلة للادوات المالية غالباً ما تعتبر غير تشغيلية إلا إذا كان الأمر متعلقاً بالمؤسسات المالية أو شركات القطاع العقاري. إن عملية التفرقة علي أساس تشغيلي أو غير تشغيلي تتوقف علي طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة وهذا بالطبع يشكل لغز محير لصانعي السياسات المحاسبية. فالمعيار بطبيعته مقياس واحد لكل أنواع شركات الأعمال بالرغم من أن مفهوم التشغيلي يتوقف علي نموذج الأعمال الخاص بكل شركة. ولو فرض أن إحدوي الشركات العقارية تحتفظ لديها بمجموعة من العقارات كمحفظة استثمارية إلا أنها تستخدمها في النشاط الخاص للشركة. فهل خسائر أو مكاسب التخلص منها تعتبر غير تشغيلية؟ من الممكن للمرء أن يجادل في الاتجاهين. بنفس الطريقة فإن فصل الدخل من الأنشطة التشغيلية عن الدخل من الأنشطة التمويلية يتوقف علي نموذج منظمة الأعمال نفسها. فعلي سبيل المثال البنوك معظم نشاطها التشغيلي تقديم خدمات مالية، وعليه إلي أي مدي يجب أن تصل الأعمال في صناعات مختلفة تقدم إلي حد ما خدمات مالية، وعليه إلي أي مدي يجب أن تصل إليه حجم هذه الخدمات حتي تصبح في حكم التشغيلي. الحقيقة إن حجم وتكرار استمرارية النشاط هي أساس الحكم علي ما إذا كان النشاط تشغيلي أو غير تشغيلي. ومع ذلك فإن التمييز بين الأنشطة بطريقة قاطعة علي أنها متكررة أو غير متكررة عملية صعبة وبالتالي تصبح عملية التنبؤ بحكمها عنصر التقدير الشخصي. أضف إلي ما سبق فإن هناك مشكلة أخري تتعلق بالقياس المحاسبي؛ فعلي سبيل المثال الاستهلاك علي الأصول الثابتة يعتبر تشغيلي بينما مكاسب أو خسائر الاستغناء عن الأصل تعتبر غير تشغيلي، والنقطة هي أن اختيار طريقة تقدير قيمة الأصل القابلة للاستهلاك سوف تؤثر في النهاية علي كل من صافي الربح التشغيلي وعلي مقدار المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التخلص من هذا الأصل. فلو فرض أن التكلفة المستنفذة للأصل كانت أقل مما ينبغي فهذا يعني تضخم في مبلغ صافي الربح واحتمال تحقيق خسائر راسمالية نتيجة التخلص من الأصل أمر وارد بدرجة كبيرة .

كذلك فإن تبويب الربح إلي عادي أو غير عادي (متكرر أو غير متكرر) يمكن أن يوجه إليه نفس الانتقادات الموجهة للتبويب علي أساس تشغيلي أو غير تشغيلي. أضف إلي ذلك فإن هناك تداخل كبير بين المفهومين فكليهما يطلق عليه الأنشطة الرئيسية أو المستمرة. وعليه هناك صعوبة لرسم خط واضح للتمييز بين ما هو عادي أو غير عادي في الواقع العملي. إن قائمة الدخل في الواقع العملي تتضمن في كل بند من بنودها عدد من الصفقات والأحداث المتباينة. فعلي سبيل المثال مرتبات واجور العاملين تعتبر ضمن النشاط العادي للمنشأة ولكنها في نفس الوقت تتضمن بعض المدفوعات التي تمثل بطبيعتها بنوداً غير متكررة مثل مدفوعات العمولات، الحوافز، رواتب العاملين المؤقتين أو بالعقود. وعلي نفس المنهاج فإنه من الصعب تبويب الإيرادات والمصروفات طبقاً لمنطق "تطلق التحكم أو الخاضع للرقابة". وعلي سبيل المثال فإن التغيرات في

أسعار الفائدة تبوب على أساس أنها غير خاضعة للرقابة أو التحكم بينما أسعار المنتجات ورواتب العاملين تبوب على أنها خاضعة للتحكم. ومع ذلك فإن عمليات تسعير المنتجات وتحديد رواتب العاملين ليست بالكامل تدخل في نطاق تحكم الإدارة وإنما تخضع لظروف وعوامل أخرى تقع خارج نطاق تحكم الإدارة. الحقيقة إنه من الصعب تحديد حدود واضحة لرقابة الإدارة لأن الرقابة في حد ذاتها يصعب قياسها.

ويرى البعض أن أحد الوظائف الهامة للتقرير عن الدخل هو إظهار عنصر التقدير الشخصي عند تحديد أرقام الربح (Cauwenberge and Beelde, 2007). ويضيف البعض أن الكثيرين جداً يعتقدون أن تحديد رقم صافي الربح يخضع لمنهجية مستقرة وأنها حقيقة غير قابلة للجدال (Littleton, 1940:22). ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك ويقترح أنه لا يوجد ما يسمى "بمفهوم الدخل" وأما الأمر لا يتعدى مجرد وجود بعض المفاهيم العملية للدخل كل منها يلعب دوراً معيناً (Bedford, 1971). ويضيف البعض أنه ينبغي ألا ننشئ كثيراً بالفكر السائد في النظرية عن تعريفات الربح وأن نسقط كل ذلك من الاعتبار عند التقرير عن الدخل ويكتفي فقط بالمفاهيم العملية (المكونات أو العناصر الأساسية) ذات المحتوي المعلوماتي الملائم للمستخدمين (Cornell and Landsman, 2003). ويعتقد البعض بأن أي مفهوم من مفاهيم الدخل يجب أن تحكمه الخصائص الذاتية لكل من القيمة التنبؤية والقيمة الأسترجاعية للمعلومات الملائمة التي يوفرها. ولا غرابة إذا علمنا أن هذا أحد العقبات التي منعت صانعي السياسات المحاسبية وآخرين من تقديم تعريف مرضي للربح حتى الآن علي الرغم من المحاولات العديدة التي بذلت. ويضيف أنه لا يمكن تعريف الربح بطريقة مرضية لأغراض إعداد معيار محاسبي، وهذا ما يجعلنا نغير تفكيرنا بعيداً عن فكرة تعريف الربح وبالتالي مفهوم البنود التي تحت الخط (Barker, 2004).

خامساً: اتجاهات تطوير التقرير عن الأداء المالي:

تبين من الجزء السابق من البحث أن القضايا التي تتعلق بطبيعة الأرباح المحاسبية والأطار الفكري الذي يحكم متطلبات الاعتراف والقياس والعرض لهذه الأرباح تعتبر من القضايا الشائكة لدي صانعي السياسات المحاسبية وهم بصدد إعداد معيار للتقرير عن الأداء المالي للمنشأة. وارتباطاً بهذه الحقيقة فإن السؤال: هل يجب أن يشمل الربح المحاسبي عن الفترة نتائج إعادة التقييم Re-measurements المترتبة علي استخدام مفهوم القيمة العادلة؟ وكيف يتم عرض ذلك بالقوائم المالية لأغراض تحسين الأداء المالي للشركات؟

إن الفكر الراسخ لدي الجميع عند التقرير عن الأداء المالي هو محاولة تبويب بنود الربح في قائمة الدخل إلي بنود فوق الخط وأخرى تحت الخط وأخرى خارج النطاق وأن البنود التي تظهر فوق الخط يعطي لها وزناً أكبر في حين أن العكس صحيح للبنود الأخرى. وقد تبين لنا أن مثل هذا الفكر ليس له دليل قوي نظرياً وإنما يعتمد إلي حد كبير علي التقدير أو الحكم الشخصي. وأن فشل المحاولات المستمرة من قبل صانعي السياسات المحاسبية علي تقديم تعريف مقبول للبنود غير العادية لخبر دليل علي أن هذا المدخل في عرض بنود ومكونات الربح الشامل غير عملي. واستجابة لكل ذلك ورغبة في تحسين التقرير عن الأداء المالي توصل المجلس الدولي في ديسمبر ٢٠٠٥ إلي نتيجة علمية مفادها أن استحداث قائمة لعرض مكونات الربح الشامل كبديل لقائمة الدخل الحالية هو الهدف النهائي للمشروع البحثي المشترك بين المجلسين (IASB, 2005b).

ويطلق علي هذه القائمة في المشروع الحالي اسم "قائمة الدخل والمصروفات المعترف بها" The Statement of Recognized Income and Expense ، وسوف يسمح لمعدي القوائم المالية باستخدام مسميات وتبويبات ومجاميع فرعية خاصة بهم (IASB, 2005b). ولقد كان الاتجاه المبدئي للمجلس هو عرض مكونات الربح الشامل في قائمة موسعة للدخل يطلق عليها قائمة الدخل الشامل إلا ان المعارضة الشديدة التي قوبل بها المجلس من كثير من الأطراف المعنية جعله يعدل عن ذلك إلي البديل الآخر وهو عرض مكونات الربح الشامل بقائمتين. الأولى تتضمن صافي الربح ومكوناته كما يتم قياسه في ظل المعايير الحالية، بينما تتضمن القائمة الثانية- ويطلق عليها في المشروع الحالي "قائمة الدخل والمصروفات المعترف بها" - صافي الربح الناتج من القائمة الأولى مضافاً إليه باقي بنود الربح الشامل. إن عملية تحديد وتبويب الربح الشامل إلي مكوناته وعناصره ومفاهيمه الأساسية والمجاميع الفرعية والمحتوي المعلوماتي لكل مجموعة ودورها في تدعيم الشفافية وتفسير الأداء والتنبؤ به سوف يكون موضوع الدراسة البحثية في الجزء الثاني من المشروع المشترك (IASB, 2005b).

ومع ذلك فمن بين الاقتراحات التي ناقشتها مجموعة العمل المشتركة في تقريرها (Joint International Group on performance Reporting, 2005) بشأن شكل وتبويبات القائمة الجديدة وحازت علي قبول عدد من الأكاديميين (Newberry, 2003; Barker, 2004) هو النظر إليها علي أنها مصفوفة تتكون من عمودين فرعيين وعمود للاجمالي؛ أما العمود الفرعي الأول فيختص ببيانات نموذج التكلفة التاريخية ويحمل عنوان "أرباح وخسائر الفترة" وجميع البيانات فيه طبقاً لأساس الأستحقاق، في حين يختص العمود الفرعي الثاني بالعناصر الأخرى للدخل الشامل ويعنون "إعادة التقييم" وكل بياناته طبقاً لنموذج القيمة العادلة. أما عمود الأجمالي فيظهر مكونات وعناصر الربح الشامل. وفيما يلي مثال توضيحي لهذه القائمة:

قائمة الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة

البند	الأجمالي	أرباح وخسائر الفترة	إعادة التقدير
		(١)	(٢)
الإيرادات	١٩٢٠	١٩٢٠	
ت. المواد	(٥٨٠)	(٥١٠)	نقص المخزون (٧٠)
ت. العمل	(٣٠٠)	(٣٠٠)	نقص أو خسائر (٣٠)
الأصول الثابتة	(١١٠)	(٩٥)	إعادة تقدير مكاسب التخلص ١٥
			النقص (١٥٠)
الشهرة	(١٥٠)		أثر التغير في معدل الخصم ٨٠
الأحتياطيات	(٦٠)	(١٤٠)	تغيرات القيمة العادلة ٥٠
الأدوات المالية	(١٢٠)	(١٧٠)	
	٦٠٠	٧٠٥	الصافي (١٠٥)
الضرائب	(٦٠)		
الأنشطة المتوقفة	(٣٠)		
صافي الدخل الشامل	٥١٠		

يتضح من القائمة السابقة ما يلي:

(١) أن الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر التي تنتج عن الأصول الثابتة تتمثل في قسط الاستهلاك، مكاسب أو خسائر النقص في الأصول، مكاسب أو خسائر إعادة التقدير، مكاسب أو خسائر التخلص أو الاستغناء عن الأصول. أما الاستهلاك فإنه يبوب علي أنه عنصر من عناصر النشاط التشغيلي ويتم تقديره بطريقة موضوعية ومقبولة وقد تم عرضه في العمود الأول "أرباح وخسائر الفترة"، أما العناصر الأخرى فكلها بنود غير متكررة وأقل تنبؤاً وأقل ثقة في التقدير. ولقد تم عرض هذه العناصر في العمود الثاني "إعادة التقييم". والأهتمام هنا لا يكون علي إجمالي المجرعة وإنما علي المحتوي المعلوماتي لمكونات المجموعة والعلاقات المتبادلة بين عناصرها. وهذا يتمشى مع ما سبق ذكره في أدبيات الموضوع من أن مستخدمي القوائم المالية لا يهتمون فقط برقم صافي الربح وإنما أيضا بمكوناته. أضف إلي ذلك فان هناك بعض المكونات لها اهتمام خاص من قبل المحللين الماليين خصوصا عند استخدام المضاعفات في عملية التقييم.

(٢) إن التقرير عن الاداء المالي بهذه الصورة يظهر الخصائص التقييمية لنموذج القيمة العادلة، كما أنه يوفر في نفس الوقت بيانات ذات قيمة استرجاعية عن الاداء في الفترات السابقة. ومثال علي ذلك لو فرض أن شركة تويوتا اليابانية قدمت نموذج جديد "أ" من السيارات في عام ٢٠٠٥ وطبقا لشروط البيع والضمان تم تقدير مخصص الضمان وتحميله لأرباح وخسائر فترة التقرير (٢٠٠٥). ومع إفتراض أنه في عام ٢٠٠٧ تم تقديم نموذج جديد "ب" وفي نفس العام تبين أن النموذج القديم "أ" به عيب خطير وجوهري أقتضي استدعاء كل سيارات النموذج من السوق. وعلي ذلك فان مبلغ الضمان الفعلي المترتب علي استدعاء النموذج القديم سوف يفوق مبلغ المخصص الذي تم تكوينه في عام ٢٠٠٥ و طبقا للنموذج المحاسبي التقليدي سوف يتضمن مبلغ الضمان عن عام ٢٠٠٧ خسائر النموذج القديم زائدا الخسائر المتوقعة للنموذج الجديد. وبالتالي فان الأرباح المحققة في عام ٢٠٠٧ من بيع النموذج "ب" سوف يكون اقل مما ينبغي، في حين تكون أرباح عام ٢٠٠٥ أكبر مما ينبغي ولا تعبر عن الاداء الحقيقي للشركة. وعلي العكس من ذلك ففي حالة تطبيق القائمة الحالية يكون هناك شفافية أكثر في فهم الاداء، فالعمود الأول سوف يظهر خسائر الضمان المتوقعة للنموذج الجديد فقط في حين يظهر العمود الثاني الخسائر المترتبة علي استدعاء النموذج القديم (السنوات السابقة). وبالتالي فان العمود الأول يوضح صافي الربح أو الخسائر خلال عام ٢٠٠٧ (من مبيعات النموذج الثاني) في حين يوضح العمود الثاني تكاليف الضمان التي تخص مبيعات عام ٢٠٠٥ وعمود المجموع يوضح صافي الربح الشامل طبقا لخصائص النظام المحاسبي التقليدي.

(٣) في حالة الشركات التي تكون عرضة بدرجة كبيرة لتقلبات الأسعار الجارية فان مكاسب أو خسائر إعادة التقييم تمثل نسبة كبيرة من صافي الربح الشامل مما يجعل صافي ربح أو خسائر الفترة أقل استقرارا وقيمتها التنبؤية قليلة. أما إذا تم تجزئة إيرادات ومصروفات الشركة إلي عنصره فان صافي ربح الفترة يكون أكثر استقرارا ويكون

- قابلاً لأجراء المقارنات مع تنبؤات المحللين الماليين. أما مكاسب أو خسائر إعادة التقييم فتشير إلي أن الأداء الحالي لا يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالأداء المستقبلي.
- (٤) إن عرض الدخل وفقاً لهذه القائمة يفيد أيضاً في مشكلة كثيراً ما تعرض لها الأدب المحاسبي وهي تدخل الإدارة في تمهيد أو تسوية الدخل. فلو فرض أن الإدارة إعترفت مبدئياً بقيمة أحد المخصصات بأقل مما ينبغي فإن إعادة التقييم لتصحيح الوضع لا بد وأن تحدث فيما بعد. الحقيقة إن عملية إعادة التقييم لا تعتمد فقط على قدرة الإدارة في التقدير الموضوعي للبند وإنما أيضاً على رغبة الإدارة في تمهيد الدخل بين الفترات لأغراض سياسة الحوافز. وعلى الرغم من أن تدخل الإدارة لتمهيد الدخل عملية لا يمكن تجنبها تماماً إلا أن طريقة العرض هذه تدعم الشفافية حولها. فعلى سبيل المثال إن إعادة التقدير المتكرر في الأصول الثابتة يعني أن معدلات الاستهلاك المطبقة كانت أقل مما ينبغي. كذلك فإن خسائر التقدير الأكتواري للالتزامات التعاقد المتكررة تعني الأتساق في تقدير تكاليف الخدمات بأقل مما يجب وهكذا.
- (٥) يرتبط بطريقة العرض في هذه القائمة مشكلة أساسية يشار إليها في المحاسبة بتكرار المعالجة المحاسبية Recycling. تكرار المعالجة يعني أن البند الواحد يسجل في أكثر من فترة محاسبية في القائمة. فعلى سبيل المثال، المكاسب أو الخسائر غير المحققة والتي تم تسجيلها في نهاية إحدى الفترات تحت عمود "إعادة التقييم" سوف يعاد تسجيلها مرة أخرى في فترة تالية عندما يتم تحققها ولكن في هذه الحالة تحت عمود "صافي ربح أو خسائر الفترة". إن سبب هذه المشكلة هو إختلاف توقيت الاعتراف تحت كل من نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة. ولقد توصل المجلس إلي نتيجة هامة بضرورة منع تكرار المعالجة بحجة أن عناصر الدخل يجب أن تسجل مرة واحدة (IASB, 2004b) وإن هذه المشلة سوف يتم حلها في المرحلة النهائية من المشروع المشترك (IASB, 2005b). إن تكرار المنع يعني أن مستخدمي التقارير المالية لا بد وأن يعتمدوا بصفة أساسية على بيانات الربح الشامل في تنبؤاتهم. كذلك فإن هناك بعض عناصر الدخل الشامل الأخرى والتي تبين من ادبيات الموضوع أن لها قيمة ملائمة ويتم تسجيلها تحت عمود "إعادة التقييم" لن تسجل مطلقاً مرة أخرى ضمن صافي أرباح وخسائر الفترة. وهذا يعني أنه بالنسبة للمستخدمين الذين يفضلون الاعتماد على بيانات ربح أو خسائر الفترة سوف يفقدون جزء هام من المعلومات التي يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية. حقيقة إن هذه النقطة تستدعي المزيد من البحث لكل من خصائص الربح الشامل ونموذج القيمة العادلة.
- (٦) كذلك سوف تثير مشكلة اقياس والعرض المزدوج لربحية السهم الواحد في ظل تقديرات نموذج القيمة العادلة.

سادساً: خلاصة البحث ودلالاته العلمية:

تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل أهمية التقرير عن الأداء المالي بالنسبة لأطراف عديدة من مستخدمي القوائم المالية وعلى رأسهم المستثمرين والدائنين. ولقد أكدت الدراسات التطبيقية التي أجريت في مجال القيمة الملائمة على أهمية الربح الشامل comprehensive income لمستخدمي التقارير المالية عند قياس الأداء أو تحديد قيمة المنشأة أو التنبؤ بندقاتها النقدية

المستقبلية. كما أظهرت أن هؤلاء المستخدمين لا يهتمون فقط برقم صافي الربح وإنما يهتمون أيضا بمكوناته وعناصره الأساسية، وأنهم يعطون أوزانا مختلفة لتلك المكونات اعتمادا على درجة التكرارية أو الاستمرارية؛ أي أن طريقة عرض ومكان ظهور كل عنصر من عناصر الربح الشامل لها وزنا معينة في ذهن وإدراك مستخدمي القوائم المالية. وتشير أدبيات الموضوع والخبرة التطبيقية على وجود اعتقاد راسخ بأن العناصر المعروضة تحت الخط "the bottom-line items" أو خارج نطاق قائمة الدخل يعطي بها أهمية (أو وزنا) أقل من تلك الموجودة في صلب قائمة الدخل. ولقد تبين من البحث أن هذا الاعتقاد ليس له أساس علمي قوي وإنما يعتمد على التقدير والاجتهاد الشخصي.

ولقد أوضحت الدراسة أن هناك شبه إجماع فيما بين الهيئات المهنية المختلفة على ضرورة تبني مفهوم الربح الشامل عند التقرير عن الأداء المالي مع ضرورة عرض مكوناته وفقا لمنهجية محددة تحقق الخصائص الذاتية للمعلومات التي يوفرها الربح المحاسبي لمنخذي القرار وهي القيمة التنبؤية *predictive value* والقيمة الأسترجاعية *feedback value*. وعلى الرغم من هذا الإجماع إلا أن كل المعايير الصادرة عن تلك الهيئات قد سمحت بالتقرير عن بعض عناصر الأداء المالي خارج قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر، كما أنها تختلف فيما بينها على طريقة عرض البنود الأخرى لصافي الربح الشامل في القوائم المالية. أضف إلي ما سبق فإن كل المعايير تختلف فيما بينها على تبيويات المجموعات الرئيسية للربح الشامل وعلى المحددات اللازمة لتحديد مكونات كل مجموعة وبالتالي كيفية حساب رقم صافي الربح لكل منها. ومن ناحية أخرى أظهرت الدراسة أن عملية التقرير عن الأداء المالي يكتنفها العديد من الصعاب الفنية والعلمية الموروثة؛ بعضها يعود إلى طبيعة النظام المحاسبي نفسه والبعض الآخر يعود إلى المعتقدات السائدة في النظرية. لقد ظل النظام المحاسبي لحقبة طويلة من الزمن يعتمد على عدة دعائم رئيسية أهمها مبدأ النكفة التاريخية ومبدأ التحقق. إلا أن مقتضيات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والانتقادات الكثيرة التي وجهت للنظام المحاسبي التقليدي أدت في بعض الأحيان إلى الخروج على تلك الدعائم والتحول إلى نموذج القيمة العادلة. والحقيقة إن التوسع في استخدام نموذج القيمة العادلة (التركيز على مدخل قائمة المركز المالي) ترتب عليه خلق مشكلة أساسية في الفكر المحاسبي تتعلق بطبيعة الأرباح المحاسبية والأطار الفكري الذي يجب أن يحكم متطلبات الاعتراف والقياس والعرض لهذا الربح. وعلى وجه الخصوص: هل يجب أن يشمل الربح المحاسبي عن الفترة نتائج إعادة التقييم *Re-measurements* المترتبة على التوسع في استخدام نموذج القيمة العادلة في النظام المحاسبي؟ وكيف يتم عرض ذلك لأغراض تحسين الأداء المالي للشركات؟ ومع ذلك فإن هذا الأمر مازال حتى الآن مثارا للجدل والخلاف خصوصا أنه يتعلق بالربح المحاسبي الذي لم تتمكن كل الطوائف المعنية به - على الرغم من أهميته ودلالاته - من تقديم تعريف مرضي له مما جعل البعض يعتقد أن عملية إصدار معيار محاسبي للتقرير عن الأداء المالي اعتمادا على معايير مفهوم الربح المحاسبي أمر مشكوك فيه أو تكتنفه الكثير من الصعاب، وهذا ما جعل الأطراف المعنية تغير من تفكيرها التقليدي بعيدا عن فكرة تعريف الربح وبالتالي مفهوم البنود التي تحت الخط.

ولقد كان هذا أحد الأسباب الرئيسية التي حدثت بالجهات المنوط بها تنظيم السياسات المحاسبية عالميا ودوليا إلى بذل الجهود والأموال في سبيل إصدار معيار محاسبي لتنظيم عملية التقرير عن الربح الشامل ومكوناته ضمن إطار كامل للإفصاح عن الأداء المالي. واستجابة لذلك فإن المجلس

الدولي والمجلس الأمريكي - وهما من الهيئات الرائدة في هذا المجال - في تعاون مشترك منذ ٢٠٠٤ من خلال مشروع بحثي كبير يتبناه المجلس الدولي لهذا الغرض. ولقد عرضت الدراسة لأهم ملامح واتجاهات التطوير في هذا المشروع، ولحين الانتهاء منه في ٢٠١١ فإنه ينظر للوضع الحالي علي أنه حل مؤقت.

كما استعرض البحث بالدراسة والنقد الجوانب المتعلقة بالتقرير عن الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبية المصرية التي صدرت مؤخراً بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ وتبين أنها تماثل نفس المتطلبات في المعايير الدولية حيث أن المعايير المصرية تمثل النسخة العربية للمعايير الدولية. ومع ذلك فإن الباحث يوصي بضرورة تبني الشركات المصرية لمفهوم الدخل الشامل علي اساس محاسبة الفائض النظيف، وضرورة التقرير عن تقييم الأداء بصورة مستقلة عن التقارير المتعلقة بالتغيرات في حقوق الملكية مع ضرورة الفصل بين المكونات الرئيسية للأداء المالي علي ضوء القائمة المستحدثة في مشروع المجلس الدولي والذي سبق التعرض لها في الجزء الخامس من البحث. كذلك ينبغي الإفصاح عن ربح السهم الواحد الأساسية والمخفضة طبقاً لتبويبات القائمة المستحدثة.

والجدير بالذكر أن هذا البحث يفتح المجال أمام بحوث أخرى عديدة يمكن أن تقوم باختبار أهمية التقرير عن مكونات الربح الشامل في التنبؤ بالأداء المالي أو تحديد قيمة المنشأة أو التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك كيفية قياس والأفصاح عن ربحية السهم في ضوء العرض المزدوج لنموذجي التكلفة والقيمة العادلة. وكذلك دراسة القيمة الملائمة لمكونات الربح الشامل الأخرى في تقدير المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة نتيجة التوسع في استخدام مفهوم القيمة العادلة في النموذج المحاسبي.

المراجع

أولاً. المراجع العربية

١. عباس مهدي الشيرازي، *نظرية المحاسبة*، ط ١ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠).
٢. محمد أحمد العظمة وآخرون، *المحاسبة المالية*، الجزء الأول (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠).
٣. متولي أحمد قايد، "استخدام نموذج الدخل المتبقي في تقييم حقوق الملكية: دراسة ميدانية علي سوق الأوراق المالية الكويتية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* (كلية التجارة: جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثالث، أكتوبر ٢٠٠٥):
٤. مصطفى أحمد الشامي، "التقرير عن الأداء المالي بهدف مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية* (كلية التجارة: جامعة حلوان، القاهرة، العدد الثالث والرابع، ١٩٩٧): ٨١-١١٧.
٥. مصطفى أحمد الشامي، "المحاسبة والأفصاح عن أنشطة الأحماء من المخاطر طبقاً للمعايير المحاسبية المعاصرة"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية* (كلية التجارة: جامعة حلوان، القاهرة، ع ٢، ١٩٩٨): ٢٠٧-٢٥١.
٦. منير هندي، *الأوراق المالية وأسواق رأس المال* (الأسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٩).

٧. وزارة الأستثمار، قرار وزير الأستثمار رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، الوقائع المصرية: ملحق للجريدة الرسمية، العدد (٦ يوليو ٢٠٠٦).
٨. هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "صناعة معايير المحاسبة الدولية: التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية" مركز الدراسات والمعلومات (المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٥).

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Aboody, D., M. E. Barth, and R. Kasznik. 1999. Revaluations of fixed assets and future financial performance: Evidence from the U.K. *Journal of Accounting and Economics* 26: 149-178.
- Accounting Standards Board (ASB). 1992. FRS 3 *Reporting Financial Performance*. London, U.K.: ASB
- Ahmed, A.S., and C. Takeda. 1995. Stock market valuation of gains and losses on commercial banks' investment securities: An empirical analysis. *Journal of Accounting and Economics* 20 (2): 207-225.
- American Bankers Association. June 1990. Market Value Accounting. ABA.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1995. *Improving Business Reporting - A Customer Focus (Comprehensive Report of the Special Committee on Financial Reporting)*. New York, NY: AICPA.
- Association for Investment Management and Research (AIMR). 1993. *Financial Reporting in the 1990s and Beyond*. Charlottesville, VA: AIMR.
- Ball, R., and P. Brown. 1968. "An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers". *Journal of Accounting Research*. Autumn.
- Barker, R. 2004. Reporting Financial Performance. *Accounting Horizons* 18 (2): 157-172.
- Barth, M. E. 1994. Fair value accounting : Evidence from investment securities and the market valuation of banks. *The Accounting Review* 69 (1): 1-25.
- , W.H. Beaver, J. R. M. Hand, and W. R. Landsman . 1999. Accruals, cash flows and equity values. *Review of Accounting Studies* 4(3-4): 205-229.

- Beaver, W.H. 1968. "The information content of annual earnings Announcements". Empirical Research in Accounting: Selected Studies. *Journal of Accounting Research*. Supplement.
- _____. 1998. Financial Reporting: An Accounting Revolution. Prentice-Hall.
- Beaver, W.H., R. Lambert, and D. Morse. 1980. The information content of security prices. *Journal of Accounting and Economics* (March): 3-28.
- _____, and M. F. McNichols. 1998. The characteristics and valuation of loss reserves of property casualty insurers. *Review of Accounting Studies* 3 (1-2): 73-95.
- _____, and _____. 2001. Do stock prices of property casualty insurers fully reflect information about earnings, accruals, cash flows, and development? *Review of Accounting Studies* 6 (2-3): 197-220.
- Bedford, N. M. 1971. "The income concept complex: expansion or decline". In R.R. Sterling (ed.). *Asset Valuation and Income Determination: A Consideration of the Alternatives*. Scholars Book Co.
- Beresford, D. R., L. T. Johnson and C. L. Reither. 1996 'Is a Second Income Statement Needed?'. *Journal of Accountancy*. April.
- Black, F. 1980. The magic in earnings: Economic earnings versus accounting earnings . *Financial Analysts Journal* (Nov-Dec): 19-24.
- Cahan, J., S.M. Courtenay, P.L. Gronewoller, and D. Upton. 2000 Value-relevance of comprehensive income disclosures. *Journal of Business, Finance, and Accounting*: 1273-1301.
- Cearn, K. 1999. *Reporting Financial Performance-A Proposed Approach*. Norwalk, CT:FASB.
- Cornell, B. and W. Landsman, 'Accounting Valuation: Is Earnings Quality an Issue?', *Financial Analysis Journal*, November/December 2003.
- Dhaliwal, D.,K.R. Subramanyam, and R. Trezevant. 1999. Is comprehensive income superior to net income as a measure of firm performance? *Journal of Accounting and Economics* 26(1-3): 43-67.
- Easton, P.D., and M. E. Zmijewski. 1989. Cross-sectional variation in the stock market response to accounting earnings announcements. *Journal of Accounting and Economics* 11: 117-41.
- Edwards, E. O., and P. W. Bell. 1961. *The Theory and Measurement of Business Income*. Berkeley, CA: California University Press.

- Elliott, J. A., and J. D. Hanna. 1996 . Repeated accounting write-offs and the information content of earnings. *Journal of Accounting Research* 34 (Supplement): 135-155.
- Fairfield, P., R. Sweeney, and T. Yohn. 1996. Accounting classification and the predictive content of earnings. *The Accounting Review* 71 (3): 337-355.
- Feltham, G. A., and J. A. Ohlson. 1995 'Valuation and Clean Surplus Accounting for Operation and Financial Activities'. *Contemporary Accounting Research*. Vol. 11, No. 2.
- _____. 1999. 'Residual Earnings Valuation With Risk and Stochastic Interest Rates'. *The Accounting Review*. April.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1997 Reporting Earnings. *Discussion Memorandum No.16*. Norwalk, CT: FASB.
- _____. 1984. "Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises". *Concepts Statement No. 5*. Norwalk, CT:FASB.
- _____. 1985 Elements of Financial Statements. *Concepts Statement No. 6*. Norwalk, Ct: FASB.
- _____. 1997. *Reporting Comprehensive Income. FAS no 130*. Norwalk, CT:FASB.
- _____. 2004. *Project Updates, Financial Reporting Performance by Business Enterprises*. FASB.
- Francis, J.,J.D. Hanna, and L. Vincent. 1996. Causes and effects of discretionary asset write-offs. *Journal of Accounting Research* 34 (Supplement): 117-134.
- G4+1. 1999. Position Paper, *Reporting Financial Performance: A Discussion Paper Issued for Comment by the Staff of the International Accounting Standards Committee*.
- Hicks, J. 1946. *Value and Capital*. Oxford, U.K.: Clarendon Press.
- Hirst, D.E., and P. E. Hopkins. 1998. Comprehensive income reporting and analysis' valuation judgments. *Journal of Accounting Research* 36 (Supplement): 47-75.
- Hirst, E., P. E. Hopkins and J. M. Wahlen. 2004. 'Fair Values, Income measurement, and Bank Analysts' Risk and Valuation Judgments'. *The Accounting Review*. April.
- International Accounting Standards Committee (IASC). 1989. *Framework for the preparation and presentation of Financial Statements*. London, U.K.: IASC.

- International Accounting Standards Board (IASB). 2003. *Reporting comprehensive Income*. International Accounting Standards Committee Foundation.
- _____. Membership of IASB and FASB. 2004a. *International Working Group on Performance Reporting Announced*, International Accounting Standards Committee Foundation.
- _____. 2005b. *Performance Reporting (Reporting Comprehensive Income)*. International Accounting Standards Committee Foundation.
- _____. 2005a. *IASB Update November*. International Accounting Standards Committee Foundation.
- _____. 2005b. *Performance Reporting (Project Update December 2005)*. International Accounting Standards Committee Foundation.
- Johnson, L. T., and A. Iennard. 1998. *Reporting Financial Performance: Current Developments and Future Directions*. Norwalk, CT: FASB.
- Johnson, L. T., C. L. Reither and R. J. Swieringa. 1995. 'Towards Reporting Comprehensive Income'. *Accounting Horizons*. Vol. 9, No. 4.
- Joint International Working Group On Performance Reporting. 2005. *Categorization in a Statement of Earnings and Comprehensive Income*. International Accounting Standards Committee Foundation.
- Kormendi, R., and R. Lipe. 1987. Earnings innovations, earnings persistence, and stock returns. *Journal of Business* 60 (3): 323-345.
- Libby, R. R. Bloomfield and M. Nelson. 2002. 'Experimental Research in Financial Accounting'. *Accounting, Organizations and Society*. Vol. 27, No. 8.
- Lipe, R. 1986. The information contained in the components of earnings. *Journal of Accounting Research* 24:37-69.
- Littleton, A. C. 1940. 'The Integration of Income and Surplus Statements', *Journal of Accountancy*. January.
- Liu, J., and J. Thomas. 2000. Stock returns and accounting earnings. *Journal of Accounting Research* 38: 71-102.
- Louis, H. 2003. The value relevance of the foreign translation adjustment. *The Accounting Review* 78 (4): 1027-1048.
- Maines, I. A., and L. S. McDaniel. 2000. Effects of comprehensive income characteristics on nonprofessional investors judgments: the role of financial statement presentation format. *The Accounting Review* 75 (April): 179-207.

- Miller, M., and F. Modigliani. 1961. Dividend policy, growth, and the valuation of shares. *Journal of Business* 34 (4): 41-433.
- Newberry, S. 2003. 'Reporting Performance: Comprehensive Income and it's Proponents'. *Abacus* Vol. 39, No. 3.
- O'Hanlon, J. A., and P. F. Pope. 1999. The value-relevance of U.K. dirty surplus accounting flows. *British Accounting Review* 31 (4): 459-482.
- Ohlson, J. A. 1995. Earnings, book value and dividends in equity valuation. *Contemporary Accounting Research* 11 (2): 661-687.
- . 1999. On transitory earnings. *Review of Accounting Studies* 4 (3-4): 145-162.
- Parker, R. H., G. C. Harcourt, and G. Whittington. 1986. *Readings in the Concept and Measurement of Income*. 2nd ed. Oxford, U.K.: Philip Allan.
- Penman, S. H. 2001 . *Financial Statement Analysis and Security Valuation*. New York, NY: McGraw-Hill.
- Sloan, R. G. 1996. Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings? *The Accounting Review*:289-315.
- Standard & Poors (S&P). 2002. Measures of Corporate Earnings. Available at: [http:// www.standardandpoors.com](http://www.standardandpoors.com).
- Strong, N., and M. Walker. 1993. The explanatory power of earnings for stock returns. *The Accounting Review* (April): 385-399.
- Swaminathan, S., and J. Weintrop. 1991. The information content of earnings, revenues and expenses. *Journal of Accounting Research* 29 (2): 418-427.
- Wahlen, J. M. 2000. Response to the Special Report of the G4+1: Reporting Financial Performance: A proposed Approach. *Accounting Horizons* 14 (3): 365-379.